



صندوق النقد العربي
ARAB MONETARY FUND

تقرير آفاق الاقتصاد العربي

الإصدار الثالث عشر - أبريل 2021

تقرير دوري يصدر عن صندوق النقد العربي يستهدف دعم متخذي القرار وصناع السياسات الاقتصادية في الدول العربية وإمدادهم بنظرة تحليلية واستشرافية لملامح الأداء الاقتصادي. يستفيد التقرير في بعض جوانبه من التحليل الاقتصادي وتوقعات المختصين في كل من البنوك المركزية ووزارات المالية وغيرها من الجهات الرسمية الأخرى في الدول العربية.

تقديم

في إطار جهود صندوق النقد العربي لدعم متخذي القرار وصناع السياسات الاقتصادية في الدول العربية، يُصدر الصندوق عدداً من التقارير الدورية والدراسات التي تهتم بالشأن الاقتصادي العربي. في هذا السياق، ارتأى الصندوق أهمية إصدار تقرير "آفاق الاقتصاد العربي" بهدف إمداد صناع القرار في الدول العربية برؤية استشرافية وتحليلية لأداء الاقتصاد الكلي للدول العربية على عدة أصعدة تتمثل في: النمو الاقتصادي، واتجاهات تطور الأسعار المحلية، والأوضاع النقدية، والمالية العامة، والقطاع الخارجي. يتم صياغة التوقعات المُتضمنة في هذا التقرير استناداً إلى أحدث التطورات في البيئة الاقتصادية الدولية، وبما يعكس المستجدات في الاقتصادات العربية ومسارات الإصلاح الاقتصادي المختلفة. يتكامل التقرير مع إصدارات الصندوق الأخرى، خاصة التقرير الاقتصادي العربي الموحد. فمع صدور التقريرين، يتمكن المهتمون بالشأن الاقتصادي العربي من متابعة التطورات الاقتصادية الحالية في الدول العربية واستشراف ملامح الأداء الاقتصادي لفترات لاحقة. يأمل صندوق النقد العربي في أن يُمثل التقرير إضافةً جديدةً للجهود البحثية التي يقوم بها لخدمة الدول الأعضاء، وأن يوفق في سد ثغرة بحثية تتمثل في محدودية التوقعات للأداء الاقتصادي للدول العربية كمجموعة إقليمية مستقلة، الأمر الذي يطمح الصندوق من خلاله إلى المساهمة في تعزيز القرار الاقتصادي في البلدان العربية ودعم مسيرتها باتجاه تحقيق النمو الشامل والمستدام.

والله ولي التوفيق،،،

عبد الرحمن بن عبد الله الحميدي
المدير العام رئيس مجلس الإدارة
صندوق النقد العربي

ثانياً: توقعات الأداء الاقتصادي الكلي للدول العربية 2021-2022 النمو الاقتصادي (1)

تأثرت الاقتصادات العربية في عام 2020 كغيرها من دول العالم بالتداعيات السلبية الناتجة عن وباء كوفيد 19- لا سيما في ظل تراجع مستويات القيمة المضافة في عدد من القطاعات الاقتصادية التي تسهم بنحو 70 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي متأثرةً بظروف الإغلاق الكلي أو الجزئي التي سادت خلال العام الماضي، إضافة إلى تضرر قطاع المؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، الذي يسهم بنحو 45 في المائة من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي وثلث العمالة الرسمية بشدة من هذه الأزمة. علاوة على ما سبق، تأثرت الدول العربية كذلك جراء انخفاض كميات الإنتاج النفطي المُقَرَّة في إطار اتفاق "أوبك+" ومن تراجع أسعاره في الأسواق الدولية خلال عام 2020.

منذ إعلان وباء كوفيد-19 جائحةً عالميةً، تبنى صناع السياسات في الدول العربية ممثلين بشكل رئيس في كل من وزارات المالية، والبنوك المركزية ومؤسسات النقد العربية تدابير غير مسبوقة لتخفيف الآثار الناتجة عن الجائحة على القطاعات الاقتصادية والفئات الاجتماعية المتضررة من تلك الجائحة. تنوعت التدخلات بشكل كبير وتم تصميمها بشكل مدروس في عدد من الدول، ونُفذت في إطار من التنسيق ما بين السياسات النقدية، والمالية، والاحترازية الكلية وشملت من بينها العديد من الإجراءات مثل: خفض أسعار الفائدة، ودعم مستويات الائتمان والسيولة لتمكين المصارف من مواجهة الضغوط الناتجة عن الجائحة والاستمرار في منح الائتمان للقطاع الخاص والأفراد، والحفاظ في الوقت ذاته على الاستقرار المالي. علاوة على تدابير لتأجيل مدفوعات فوائد وأقساط القروض ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة والقطاعات الاقتصادية التي تضررت بشكل بالغ جراء انتشار الوباء لاسيما قطاعي السياحة وال الطيران والقطاع غير الرسمي.

إضافة إلى ما سبق، حرصت الحكومات العربية على حفز الاستثمار في عدد من المشروعات كثيفة استخدام العمالة والإسراع في سداد مستحقات الشركات من القطاع الخاص، إضافة إلى غيرها من التدابير والسياسات الأخرى التي تبنتها الحكومات العربية خلال عام 2020 في إطار حزم التحفيز بلغت قيمتها نحو ما يقرب من 264 مليار دولار أمريكي حتى تاريخه. تباين حجم التحفيز باختلاف حيز السياسات المُتاح من دولة عربية إلى أخرى، وكذلك باختلاف مستويات تغطية شبكات الأمان الاجتماعي، وقدرة الدول على تعبئة أموال ضخمة في وقت قصير للتغلب على الصدمات الاقتصادية.

مما لا شك فيه أن هذه التدخلات من قبل الحكومات العربية قد ساعدت بشكل كبير على التخفيف من الأثر الاقتصادي الناتج عن الجائحة، حيث عززت من مستويات السيولة المصرفية والائتمان الممنوح للقطاع الخاص، وقدمت الدعم اللازم للفئات الهشة من خلال شبكات الحماية الاجتماعية التي غطت الأسر محدودة الدخل واتسع نطاق شموليتها في بعض الدول ليشمل كذلك العاملين في القطاع غير الرسمي للتخفيف من أثر الجائحة على الفئات الهشة، وهو ما عمل في مجمله على دعم مستويات الطلب الكلي والتخفيف من حدة مستويات الركود الناتجة عن هذه الجائحة.

(1) التقديرات الخاصة بتوقعات معدل نمو الناتج المحلي للدول العربية بالأسعار الثابتة تستند إلى عدة مصادر، من بينها تقديرات النمو الاقتصادي المتضمنة في استبيان تقرير "أفاق الاقتصاد العربي" الذي يهتم برصد توقعات المختصين في الجهات المعنية، وعلى رأسها المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية ووزارات المالية فيما يتعلق بأداء الاقتصاد الكلي في الدول العربية على عدد من الأصعدة التي يهتم بها التقرير ومن بينها النمو الاقتصادي. كذلك تستند التقديرات الواردة في هذا الجزء على نتائج بعض النماذج القياسية القطرية، وتقديرات الناتج القطاعية التي يقوم بها صندوق النقد العربي استناداً إلى بيانات الحسابات القومية لاستشراف آفاق النمو في الدول العربية، وكذلك على عدد من المصادر الدولية والمحلية الأخرى ذات الصلة. تجدر الإشارة إلى أن بيان معدل نمو مجموعة الدول العربية لا يتضمن في هذا التقرير البيانات الخاصة بكل من معدل نمو الاقتصاد السوري لعدم توفر بيانات والليبي نظراً للتقلبات التي شهدتها الناتج المحلي العام الماضي نتيجة الأوضاع الداخلية.

في ظل هذه العوامل، تشير تقديرات صندوق النقد العربي إلى انكماش الاقتصادات العربية بنسبة 4.4 في المائة خلال عام 2020²، وكان الأثر أعمق على الدول المصدرة للنفط التي انكشمت اقتصاداتها بنسبة 5.2 في المائة، في حين تراجع الناتج المحلي الإجمالي للاقتصادات العربية المستوردة للنفط بنسبة 2.2 في المائة.

أما في عام 2021، فمن المتوقع استمرار تأثير الاقتصاد العالمي سلباً بانتشار وباء كوفيد-19 خاصة في ظل ظهور موجات متكررة وسلالات متحورة من الوباء. رغم ذلك، من المتوقع أن يكون الأثر الاقتصادي أقل من مثيله المسجل خلال عام 2020 لاسيما في ضوء التوقعات بعدم عودة الإغلاقات الكلية واسعة النطاق، وانتشار التدابير الاحترازية للتعامل مع الجائحة في العديد من القطاعات بهدف المحافظة على مستويات النشاط الاقتصادي، وتواصل حملات التلقيح في العديد من بلدان العالم .

بناءً على ما سبق، من المتوقع تعافي تدريجي للاقتصادات العربية في عام 2021، حيث من المتوقع تسجيل الاقتصادات العربية لنمو بحدود 2.8 في المائة مستفيدةً من عدد من العوامل من بينها استمرار الحزم التحفيزية الداعمة للطلب الكلي في بعض الدول العربية خاصة تلك التي يتوفر لديها حيز مالي ملائم، إضافة إلى التوقعات بتعافي نسبي وإن كان متواضعاً لمستويات الطلب العالمي والتجارة الدولية والأسعار الدولية للنفط.

وفق التقديرات الأولية من المتوقع نمو الاقتصادات العربية المصدرة للنفط بنسبة 2.9 في المائة خلال عام 2021 في ضوء الزيادة المتوقعة في مستويات إنتاج النفط وأسعاره في الأسواق الدولية، ومن استمرار قدرة حكومات بعض هذه الدول على تبني تدابير تحفيزية للطلب الكلي خاصة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، في حين من المتوقع نمو الاقتصادات العربية المستوردة للنفط بنسبة 2.8 في المائة العام المقبل بدعم من الزيادة المتوقعة للطلب الخارجي ومن قوة مستويات الطلب الداخلي في بعض هذه الدول.

تجدر الإشارة في هذا السياق إلى أنه رغم توقع نمو الاقتصادات العربية بنسبة 2.8 في المائة العام الجاري، إلا أن مستويات الناتج المتوقعة في عام 2021 ستبقى دون مثيلاتها المسجلة في عام 2019 في العديد من الدول العربية، حيث سيحتاج أغلب الدول العربية إلى ما لا يقل عن عامين كاملين لتجاوز التداعيات السلبية الناتجة عن جائحة فيروس كورونا. فيما يتوقع تحقيق الاقتصادات العربية نمواً نسبته 3.5 في المائة في عام 2022 مع تعزيز أسس التعافي الاقتصادي وارتفاع كميات الإنتاج النفطي في الدول العربية المصدرة للنفط، والانخفاض التدريجي للأثار السلبية للوباء على الناتج والتشغيل.

مع توقع استمرار الآثار الاقتصادية الناتجة عن الجائحة في الأجل المتوسط، يُواجه التعافي الاقتصادي في الدول العربية مجموعة من التحديات لعل من أبرزها ضيق حيز السياسة لدعم الانتعاش على المدى المتوسط، وضرورة الحفاظ على السياسة المالية التيسيرية، والحاجة إلى تعزيز شبكات الأمان الاجتماعي واعتماد سياسات سوق العمل النشطة للحد من فقدان الوظائف خاصة في قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة، إضافة إلى الحاجة لتخصيص فعال وسريع للموارد بين القطاعات الاقتصادية لمواكبة التحول الهيكلي الديناميكي الذي فرضه انتشار الفيروس، والإسراع بوتيرة التحول الرقمي.

لعدم التعافي الاقتصادي، ستكون هناك حاجة لاستمرار السياسات والتدابير التحفيزية لتنشيط جانب الطلب الكلي في عدد من الدول العربية، إلا أن تلك التدخلات لا بد وأن تكون مؤقتة ووفق أطر مدروسة تركز بشكل أكبر على التدابير التي أثبتت فعاليتها في التخفيف من التداعيات الاقتصادية والاجتماعية والتقليل من حجم فقدان الوظائف الناتج عن الجائحة، ولا بد أن تأخذ بعين الاعتبار الموائمة ما بين تدابير حفز الطلب الكلي واستدامة أوضاع المالية العامة، وأن تركز على دعم القطاعات الاقتصادية الأكثر ديناميكية وذات القدرة الأكبر على التجاوب مع الأزمة.

ولعلها فرصة مناسبة للنظر في تبني سياسات للإصلاح الاقتصادي والمالي تستهدف تنويع مصادر الإيرادات، وإعادة توجيه الإنفاق الحكومي بكفاءة من خلال إعادة النظر في سياسات الدعم والتأكيد على فعاليته وتوجيهه للفئات الأكثر استحقاقاً، والبحث في خيارات تمويل مشاريع البنية التحتية، بما يعزز الاستدامة المالية. أيضاً هناك فرصة للنظر في تبني إصلاحات

² بما لا يشمل أثر انكماش الاقتصاد الليبي الذي سجل تراجعاً في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 55 في المائة العام الماضي، فيما ترتفع نسبة انكماش الاقتصادات العربية إلى 4.9 في المائة إذا تم أخذ انكماش الاقتصاد الليبي في الاعتبار.

اقتصادية هيكلية تستهدف إحداث التحول الاقتصادي وتعزيز القطاع الخاص وإدماج القطاع غير الرسمي في القطاع الرسمي بما يحفز خلق الوظائف ويُنشط سوق العمل.

بعد الاستعراض الموجز لتوقعات النمو في المنطقة العربية، يعرض الجزء التالي التوقعات على صعيد النمو الاقتصادي في مجموعتي الدول العربية المصدرة للنفط والمستوردة له.

أولاً: الدول العربية المصدرة للنفط

من المتوقع نمو دول المجموعة بنسبة 2.8 و3.1 في المائة في عامي 2021 و2022 كنتيجة لعدة عوامل من بينها الوتيرة المكثفة لعمليات التلقيح ضد الوباء في هذه الدول، وتواصل السياسات المعاكسة للدورة الاقتصادية على الصعيدين النقدي والمالي لدعم التعافي الاقتصادي، إلى جانب مواصلة تنفيذ الاستراتيجيات الهادفة إلى زيادة مستويات التنويع الاقتصادي، علاوة على الارتفاع المتوقع لنتائج القطاع النفطي.

التوقعات على مستوى دول المجموعة

فيما يلي نبذة عن توقعات النمو الاقتصادي في دول المجموعة:

في **السعودية**، تأثر الاقتصاد السعودي خلال عام 2020 بالتداعيات الناتجة عن جائحة فيروس كورونا، إلا أن التدابير التحفيزية العديدة التي تم تبنيها لا سيما على صعيد السياستين النقدية والمالية ساهمت في التخفيف من حدة الركود الاقتصادي المسجل خلال العام الماضي والذي بلغت نسبته 4.1 في المائة في ظل تراجع مستويات الناتج المحلي الإجمالي نتيجة الجائحة لاسيما خلال الربع الثاني الذي شهد انكماشاً اقتصادياً بنسبة 7 في المائة على أساس سنوي.

جاء هذا الانكماش في ظل التراجع المسجل في مستويات ناتج القطاع النفطي بما يعكس الانخفاض الذي شهده إنتاج النفط الخام العام الماضي سواء نتيجة تباطؤ الطلب العالمي أو بسبب التزام المملكة باتفاق "أوبك+" وما تبعه من تخفيضات في كميات الإنتاج اليومي من النفط التي تراجعت العام الماضي لتسجل 9.21 مليون برميل يومياً في عام 2020 مقابل 9.80 مليون برميل يومياً في عام 2019 بنسبة تراجع بلغت 6.12 في المائة⁽⁴⁾.

من جانب آخر، تأثر ناتج القطاع غير النفطي العام الماضي بظروف الإغلاق الكلي والجزئي التي أدت إلى انخفاض كبير لنتائج العديد من القطاعات الاقتصادية المهمة على رأسها قطاعي الصناعة والخدمات.

علاوة على التأثيرات السلبية لوباء كوفيد-19 على الناتج والتشغيل في الدول العربية المصدرة للنفط، تأثرت اقتصادات هذه الدول إضافة إلى ذلك بانخفاض كميات الإنتاج النفطي المقرر وفق اتفاق "أوبك+" الذي تراجعت على إثره كميات إنتاج النفط الخام في دول المجموعة بنسب تراوحت ما بين 6 إلى 12 في المائة في عام 2020. كما تأثر ناتج القطاع النفطي في هذه الدول كذلك بتراجع أسعاره في الأسواق الدولية بنسبة 35 في المائة.

في المحصلة سجل اقتصاد دول المجموعة انكماشاً قاربت نسبته 6 في المائة إذا تم الأخذ في الاعتبار للانكماش الذي شهده الاقتصاد الليبي بنسبة 55 في المائة، فيما يُقدر انكماش اقتصادات دول المجموعة بنحو 5.3 في المائة في عام 2020 باستبعاد أثر انكماش الاقتصاد الليبي.

من المتوقع تحسن أداء اقتصادات المجموعة العام الجاري في ظل الارتفاع المتوقع للأسعار العالمية للنفط، وكميات إنتاجه خلال أفق التوقع، وتواصل التعافي التدريجي للأنشطة في القطاعات غير النفطية لاسيما في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. بناءً عليه، من المتوقع نمو اقتصادات دول المجموعة بنسبة 2.9 في المائة و3.4 في المائة³ في عامي 2021 و2022.

أ) دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

انكمش اقتصاد دول مجموعة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بنسبة 4.7 في المائة في عام 2020 بتأثير تراجع كميات الإنتاج النفطي وأسعاره في الأسواق الدولية. كما تأثرت القطاعات غير النفطية بالتداعيات الناتجة عن وباء كوفيد-19 وما تبعها من فرض الإغلاق الكلي والجزئي. ساهمت حزم التحفيز السخية التي تم تبنيها في عدد من دول المجموعة في التخفيف من حدة تراجع مستويات الطلب الكلي في دول المجموعة والإبقاء على الوظائف.

³ باستثناء النمو المتوقع للاقتصاد الليبي، فيما ترتفع معدلات النمو في حالة الأخذ في الاعتبار لمعدل النمو المتوقع للاقتصاد الليبي إلى 5.5 و3.7 في المائة في عام 2021 و2022.

⁴ OPEC, (2021). "Monthly Oil Market Report", Mar.

والصناعات العسكرية، وتمويل الشركات الناشئة. إضافة إلى برامج التخصيص والاستمرار في دعم مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص على المستويين المحلي والدولي.

من جانب آخر، من المتوقع ان تواصل السياسات النقدية والمالية التيسيرية التي تتبناها المملكة منذ عام 2020 دعمها للنشاط الاقتصادي خلال أفق التوقع من خلال دورها في توفير السيولة لحفز الاقراض المحلي لاسيما ذلك الموجه إلى القطاع الخاص، وكذلك التركيز على إصلاحات المالية العامة الهادفة إلى تنويع مصادر الإيرادات العامة وضمان استدامتها لتوفير موارد مالية تخصص لتقوية جانب الطلب الكلي والعمل على ترشيد الانفاق العام وزيادة مستويات كفاءته ودوره في تقوية مسارات التعافي الاقتصادي.

في ضوء التطورات المحلية والدولية، تشير التقديرات الأولية إلى توقع نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 3.2 في المائة في عام 2021، و3.4 في المائة في عام 2022⁽⁶⁾.

رغم ذلك تبقى بعض التحديات فيما يتعلق بمسارات النمو المتوقعة لاسيما في حال استمرار تداعيات الأزمة عام 2021، وهو ما يُمكن أن يؤدي إلى مراجعة التقديرات في ضوء بعض المخاطر المحتملة على الاقتصاد المحلي والعالمى مثل معاودة معدلات الإصابة بالفيروس اتجاهها نحو الارتفاع مما يستدعي الإغلاق التام للأنشطة الاقتصادية وعودة إجراءات الحظر الجزئي أو الكلي مرة أخرى. سيكون لذلك تداعيات على توقعات نمو الاستهلاك الخاص، والإنتاج الصناعي، وكذلك على سلاسل الإمداد العالمية للموارد الأولية (مدخلات الإنتاج)، بالإضافة إلى احتمالية تأخر استجابة الاستثمارات الخاصة والأجنبية احترازاً من تداعيات الأزمة⁽⁷⁾.

في الإمارات⁽⁸⁾، تأثر الاقتصاد الإماراتي خلال عام 2020 بالتداعيات الناتجة عن وباء كوفيد-19 خاصة في ظل الانفتاح الاقتصادي والمكانة التي تتمتع بها الدولة إقليمياً على صعيد جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، إلا أن الأنشطة الاقتصادية قد أظهرت علامات للتعافي الاقتصادي بداية من الربع الثالث من عام 2020 بفعل حزم التحفيز الضخمة على الصعيدين النقدي والمالي التي تم تبنيها على المستوى المحلي بقيمة 282.5 مليون درهم. في المجمل تشير التقديرات الأولية إلى تسجيل الاقتصاد الإماراتي لانكماش اقتصادي بنسبة 5.8 في المائة في ظل

كانت السعودية من أوائل الدول التي اتخذت تدابير حاسمة لمواجهة وباء كوفيد-19 والتخفيف من آثاره الاقتصادية، ووضعت على قمة أولوياتها حماية المواطنين والمقيمين فيها، إضافة إلى التخفيف من الآثار الاقتصادية على القطاع الخاص، لذلك جاءت الإجراءات المالية لدعم هذه الأولويات فقد تم تخصيص حزم دعم مالي من وزارة المالية بقيمة 218 مليار ريال، والبنك المركزي السعودي بقيمة 130 مليار ريال⁽⁵⁾.

رغم ظروف عدم اليقين بشأن تطورات الاقتصاد العالمي واحتمالات تكرار موجات جديدة من الوباء، إلا أن الأسواق تشهد تحسناً ملحوظاً، كما أن عودة التعافي التدريجي لأسواق النفط سوف يعزز من تعافي الاقتصاد السعودي. بالنظر إلى التطورات الأخيرة التي تتعلق باكتشاف لقاحات لفيروس كورونا، ومع الأخذ في الاعتبار توقعات الأداء الاقتصادي العالمي، من المتوقع استمرار تعافي الاقتصاد السعودي خلال النصف الأول من عام 2021 بدعم من استمرار بعض برامج التحفيز الاقتصادي وهو ما سيساعد إضافة إلى عدد من العوامل الأخرى على التلاشي التدريجي لحالة عدم اليقين ويساهم في استئناف العمرة وموسم الحج. كما يتوقع أن يجد الأداء الاقتصادي دعماً مهماً من استمرار المملكة في العمل على تنفيذ المشروعات الاقتصادية المهمة في سياق "رؤية المملكة العربية السعودية 2030"، ومن الدور المهم الذي يلعبه صندوق الاستثمارات العامة على صعيد تعزيز التنويع الاقتصادي.

أما بالنسبة لعام 2022، فمن المتوقع تحقيق المملكة لمعدلات نمو إيجابية في ظل الاستقرار المتوقع للأداء الاقتصادي العالمي، وتعافي الأسواق العالمية للنفط، وزيادة مساهمة بعض القطاعات الاقتصادية غير النفطية مثل قطاع السياحة والصناعة في نمو الناتج المحلي الإجمالي وهو ما سينعكس إيجاباً على معدلات التوظيف للسعوديين، يترافق مع ذلك زيادة في مشاركة الإناث في سوق العمل السعودي في ظل المبادرات المختلفة التي يتم تنفيذها في هذا السياق.

إضافة إلى ما سبق، سيشهد الاقتصاد السعودي دعماً نتيجة الدور الإيجابي للصناديق التنموية وصندوق الاستثمارات العامة الذي سعى لبناء محفظة استثمارية متنوعة محلية ودولية تساهم في تعزيز قوة الاقتصاد السعودي وتنويعه، وعمل الصندوق على تأسيس أكثر من 20 شركة جديدة تعمل في العديد من القطاعات المحلية الواعدة، مثل الترفيه والسياحة،

7 وزارة المالية، السعودية، (2021). "صندوق النقد العربي: استبيان تقرير آفاق الاقتصاد العربي- الإصدار الثالث عشر"، أبريل.

8 مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، (2020). "تقرير المراجعة الربعية"، الربع الثالث.

5 البنك المركزي السعودي، ووزارة المالية، السعودية، (2021). "صندوق النقد العربي: استبيان تقرير آفاق الاقتصاد العربي- الإصدار الثالث عشر"، أبريل.

6 البنك المركزي السعودي، ووزارة المالية، السعودية، (2021). المرجع السابق.

على إحداث تحول في ثمانية محاور رئيسة للتغيير، تشمل: زيادة الإنتاج في القطاعات ذات الأولوية، ودعم سوق العمل، وإنعاش التجارة، وتعزيز مرونة الأنشطة التمويلية من خلال اتخاذ تدابير تحفيزية مستدامة، واستغلال الفرص المتاحة للاستثمار في المعرفة وتطبيقات الأتمتة، وتعزيز التحول الرقمي، وتسريع نمو الاقتصاد الأخضر من خلال تسريع نمو مشروعات الطاقة المستدامة، والعمل على تعزيز الأمن الغذائي من خلال تسريع نمو مشروعات الأمن الغذائي.

(4) تضمنت الخطة ثلاث مراحل زمنية تتبع مبدأ التدرج حسب الأولوية في تطبيق حزم المبادرات المقترحة. تم وضع أهداف واضحة لكل مرحلة مع التغطية القطاعية الخاصة بها، وذلك على النحو التالي:

المرحلة الأولى

تهدف إلى الحفاظ على الاقتصاد ودعمه وتركز على الأنشطة القطاعية التالية: الشركات الصغيرة والمتوسطة، وتشجيع السياحة بما فيها السياحة الداخلية، ودعم الصناعة والتصنيع، وتعزيز مرونة سوق العمل داخل الدولة، والعمل على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وتشجيع الاستثمار في الشركات الرقمية وتلك المرتبطة بالثورة الصناعية الرابعة.

المرحلة الثانية

تستهدف تمكين النمو الاقتصادي. وتشمل مبادرات إضافية للشركات الصغيرة والمتوسطة والنظام المالي والتجارة والإنتاجية وسوق العمل والتحول الرقمي والثورة الصناعية الرابعة.

المرحلة الثالثة

تهدف إلى تهيئة الدولة للدخول في مسار إنمائي مستدام طويل الأجل. وتضم مبادرات تطوير كوادر شابة مواطنة وإعادة التدوير الوظيفي وإعادة تأهيل العمالة للوظائف المستقبلية، والاستثمار في مجالات الاقتصاد الرقمي والثورة الصناعية الرابعة والتقنيات الزراعية، وتعزيز استخدام تقنية "البلوكتشين"، وإزالة الحواجز أمام التجارة.

استناداً إلى ما سبق، من المتوقع نمو الاقتصاد الإماراتي بنسبة 2.5 في المائة في عام 2021 مدفوعاً بنمو متوقع للأنشطة غير النفطية بنسبة 3.6 في المائة. في حين من المتوقع أن يسجل الاقتصاد الإماراتي نمواً بنحو 3.5 في

تراجع الأنشطة غير النفطية بنسبة 5.7 في المائة، وانكماش الأنشطة النفطية مع تراجع إنتاج النفط الخام بنسبة 9.4 في المائة⁽⁹⁾.

من المتوقع أن يستعيد الاقتصاد الإماراتي مسارات النمو الإيجابية خلال عامي 2021 و2022، مما يعكس استمرار برامج التحفيز المالي التي قامت بها الحكومات المحلية والحكومة الاتحادية، وذلك بالتوازي مع زيادة الائتمان نتيجة خطة الدعم الاقتصادي الشامل الموجهة للقطاع الخاص، وتواصل الانفاق المرتبط باستضافة فعاليات معرض أكسبو العالمي في عام 2021 في إمارة دبي. إضافة إلى العديد من المبادرات الأخرى المُتنبأ على المستوى الوطني لحفز مستويات الناتج في القطاع غير النفطي خلال عامي 2021 و2022 من أبرزها⁽¹⁰⁾:

(1) صدور مرسوم بقانون في شهر نوفمبر 2020 بتعديل قانون الشركات بما يتيح لرواد الأعمال والمستثمرين الأجانب إمكانية تأسيس الشركات وتملكها بشكل كامل دون الحاجة لاشتراط جنسية معينة. كما تم إلغاء الشرط الذي يلزم الشركة الأجنبية التي ترغب في فتح فرع لها داخل الدولة بأن يكون لها وكيل من مواطني الدولة. تضمنت التعديلات كذلك إعادة تنظيم بعض أحكام وقواعد الشركات ذات المسؤولية المحدودة والمساهمة، وإلغاء المرسوم بقانون اتحادي رقم (19) لسنة 2018 بشأن الاستثمار الأجنبي المباشر. تعكس هذه الخطوة الرؤية الاستثمارية التي تتبناها الإمارات لتطوير القطاع الاقتصادي ورفده بعوامل النمو والتقدم التي يأتي على رأسها توفير بيئة تشريعية خصبة تواكب المتغيرات التي تشهدها الساحة الاقتصادية العالمية، وتقدم مختلف سبل الدعم للشركات التي تتخذ من الدولة مقراً لها وتزيد من تنافسيتها وقدرتها على الوصول للأسواق الإقليمية والعالمية.

(2) الاستعداد لصياغة أكبر استراتيجية عمل وطنية من نوعها للأعوام الخمسين المقبلة على كافة المستويات ووضع خارطة الاقتصادية الجديدة للإمارات وتطوير مشاريع وسياسات اقتصادية استثنائية لتحقيق قفزات نوعية في الاقتصاد الوطني.

(3) اعتماد مجلس الوزراء حزمة مرنة وخطة عامة للدعم الاقتصادي تتضمن 33 مبادرة لتنشيط وتحفيز الاقتصاد، تشكل انطلاقة لمحركات التعافي والعودة للنمو ونقل نوعية لدعم قدرة الاقتصاد الإماراتي على مجابهة الظروف الاستثنائية. تُركز هذه المبادرات

¹⁰ وزارة الاقتصاد، (2021). الإمارات، "صندوق النقد العربي: استبيان تقرير أفاق الاقتصاد العربي- الإصدار الثالث عشر"، أبريل..

⁹ OPEC, (2021). "Monthly Oil Market Report", Feb.

الإيرادات النفطية، وزيادة الضغوط على الموازنة العامة للدولة. أثرت تلك التطورات على الناتج في القطاع النفطي مع تراجع مستويات الإنتاج من النفط الخام بنسبة 8.6 في المائة⁽¹⁴⁾.

من جانب آخر، تأثر الناتج المحلي الإجمالي لدولة الكويت بالإجراءات الاحترازية الصحية والوقائية التي تم تبنيها (أسوة بباقي دول العالم) بما أدى إلى تباطؤ حركة النشاط الاقتصادي بوجه عام. في المجمل، تشير التقديرات إلى انكماش الاقتصاد الكويتي بنسبة 7.4 في المائة في عام 2020. في المقابل، خففت إجراءات عودة فتح النشاط الاقتصادي منذ شهر يونيو 2020 جزئياً من حدة هذا التأثير.

رغم توقع استعادة الاقتصاد الكويتي خلال العام الجاري من التفاؤل الاقتصادي بشأن الانتعاش والتعافي الاقتصادي بوتيرة أسرع في عام 2021، إلا أن الطلب الضعيف على النفط مع المخزونات النفطية الكبيرة مصدراً محتملاً لإضعاف آفاق النمو في البلدان المصدرة للنفط بشكل عام ومن ضمنها الكويت. كذلك فإن حدوث آثار اقتصادية مزمنة نتيجة الجائحة، أي خسائر طويلة الأجل في النمو والتوظيف والدخول، يمثل أهم التحديات أمام آفاق النمو.

يواجه الاقتصاد الكويتي بمجموعة من التحديات خلال الفترة المقبلة منها ارتفاع درجة عدم اليقين بشأن آفاق الاقتصاد العالمي والمحلي، وعدم اليقين بشأن أمد فترة التعافي من آثار وباء كوفيد-19، واستمرار بقاء أسعار النفط عند مستويات منخفضة نسبياً في ظل الطلب الضعيف على النفط مع المخزونات النفطية الكبيرة، وإصلاحات ضبط أوضاع المالية العامة.

من المتوقع أن يؤدي التزام الكويت باتفاق "أوبك+" إلى انخفاض كميات الإنتاج من النفط الخام خلال أفق التوقع في ظل امتداد العمل بالاتفاق حتى شهر أبريل من عام 2022، كبير على القطاع النفطي في توليد القيمة المضافة والإيرادات العامة والصادرات. كذلك من شأن الانخفاض المتوقع في الإيرادات النفطية أن يؤثر على خطط الاستثمار التوسعية في القطاع النفطي خلال أفق التوقع.

على صعيد القطاع غير النفطي، من المتوقع أن تشهد الأنشطة في القطاعات الاقتصادية المهمة تعافياً نسبياً بدعم من تنفيذ الخطط الحكومية بيد أن ضغوطات الموازنة العامة قد تؤدي إلى تباطؤ تنفيذ بعض هذه المشروعات.

المائة في عام 2022. تبقى مسارات النمو المتوقعة مرهونة بتراجع مستويات عدم اليقين الناتجة فيما يتعلق بتطور جهود احتواء جائحة كورونا محلياً وعالمياً.

في **قطر (11)** تشير التقديرات إلى استمرار انكماش الاقتصاد القطري خلال النصف الثاني من عام 2020 مدفوعاً بالصدمة الاقتصادية الناتجة عن وباء كوفيد-19 والانخفاض الحاد في أسعار الطاقة الذي تزامن مع الأزمة الصحية وأضعف مستويات الطلب العالمي على مشتقات الطاقة.

في مواجهة الجائحة، تم تبني حزمة دعم اقتصادي بقيمة 75 مليار ريال قطري، بهدف توفير الدعم اللازم للاقتصاد القطري والتخفيف من الضرر الاقتصادي المترتب جراء جائحة كوفيد-19. تضمنت حزمة التحفيز العديد من التدابير من بينها تشجيع توجيه المزيد من الائتمان للقطاع الخاص عبر التدخل من خلال أدوات السياسة النقدية المختلفة بعضها بفائدة صفرية لدعم النمو الاقتصادي. علاوة على التدخل من خلال إطلاق برنامج الضمان الوطني بهدف توفير تسهيلات ائتمانية للقطاعات المتضررة لسداد رواتب الموظفين والإيجار بكلفة تقدر بنحو 3 مليار ريال قطري، وتم تكليف بنك قطر للتنمية بإدارة هذا البرنامج.

في المقابل، من المتوقع أن يكون هناك بعض الانتعاش في نهاية النصف الأول من عام 2021 وفي 2022، حيث سيلعب كل من القطاع الهيدروكربوني وغير الهيدروكربوني دوراً في عملية التعافي. علاوة على ذلك، فإن تخفيضات الإنتاج المقررة في سياق اتفاق "أوبك+" ستساعد في زيادة أسعار الطاقة. من المتوقع بحلول عام 2022، أن يتعافى الاقتصاد القطري إلى مستوى ما قبل كوفيد-19، على افتراض أن الاقتصاد الوطني سوف يجني فوائد اقتصادية من عودة الأنشطة الاقتصادية لاستكمال الاستعدادات لاستضافة بطولة كأس العالم لكرة القدم 2022.

على ضوء ما سبق، من المتوقع نمو الاقتصاد القطري بنسبة 2.2 في المائة في العام الجاري، في حين من المتوقع تباطؤ النمو الاقتصادي إلى نحو 1.5 في المائة في العام المقبل في ظل تراجع متوقع لمستويات الناتج في القطاع الهيدروكربوني والصناعة التحويلية⁽¹²⁾.

أما في **الكويت (13)**، تأثر الاقتصاد الكويتي خلال عام 2020 بالتداعيات الناتجة عن فيروس كورونا التي أدت إلى تراجع مستويات الطلب على النفط ومن ثم تراجع

¹³ بنك الكويت المركزي، الكويت، (2021). "صندوق النقد العربي: استبيان تقرير آفاق الاقتصاد العربي- الإصدار الثالث عشر"، أبريل.

¹⁴ OPEC, (2021). "Monthly Oil Market Report", March.

¹¹ مصرف قطر المركزي، قطر، (2021). "صندوق النقد العربي: استبيان تقرير آفاق الاقتصاد العربي- الإصدار الثالث عشر"، أبريل..

¹² جهاز التخطيط والإحصاء، (2020). قطر "الآفاق الاقتصادية لدولة قطر"، أغسطس.

يمثل عام 2021 مرحلة مهمة في مسيرة الإصلاح الاقتصادي في عُمان حيث يتزامن مع بداية الخطة الخمسية العاشرة (2021-2025)، والانطلاقة لتنفيذ "رؤية عُمان 2040" التي تركز على تبني إصلاحات لتعزيز قدرة الاقتصاد الوطني وزيادة مستويات التنوع الاقتصادي عبر دعم دور القطاع الخاص وجذب المزيد من الاستثمارات المحلية والأجنبية، علاوة على تركيز برامج الإصلاح على تحقيق الاستدامة المالية القائمة على زيادة الإيرادات غير النفطية ورفع مستويات كفاءة الإنفاق العام بهدف بلوغ معدلات النمو المستهدفة في إطار الخطة الخمسية العاشرة⁽¹⁸⁾.

بناءً على ما سبق، من المتوقع نمو الاقتصاد العُماني بنسبة 2.3 في المائة في عام 2021 مدفوعاً بنمو متوقع للأنشطة غير النفطية بنسبة 2.9 في المائة، وزيادة متواضعة لمستويات الناتج في القطاع النفطي بحدود 1 في المائة. أما في عام 2022، فمن المتوقع أن يواصل الاقتصاد العُماني نموه بنسبة 4.5 في المائة.

في **البحرين**، جاءت نتائج النمو الاقتصادي لمملكة البحرين خلال الربع الثالث من عام 2020 متماسيةً مع أداء الاقتصاد العالمي الذي بدأ في التعافي من الانكماش الذي شهده خلال الربعين السابقين من عام 2020 نتيجة وباء كوفيد-19 وانخفاض أسعار النفط العالمية. حقق الاقتصاد المحلي نمواً حقيقياً بنسبة 1.4 في المائة خلال الربع الثالث مقارنة بالربع الثاني من عام 2020، مدفوعاً بتوجهات الحكومة الداعمة لمبادرات الاستدامة المالية والتنمية الاقتصادية، والتي تجسدت في إطلاق حزمة مالية واقتصادية تتألف من أكثر من 20 مبادرة تجاوزت قيمتها 4.5 مليار دينار، أي ما يعادل ثلث الناتج المحلي الإجمالي لمملكة البحرين، بهدف ضمان استقرار سوق العمل والحفاظ على العمالة الوطنية، وتقديم الدعم لكافة القطاعات الاقتصادية وبالأخص الأكثر تضرراً منها⁽¹⁹⁾.

شهدت عدة قطاعات اقتصادية غير نفطية تعافياً ملحوظاً خلال الربع الثالث على أساس فصلي، حيث سجل قطاع الفنادق والمطاعم نمواً حقيقياً بنسبة 1.71 في المائة. كما حقق قطاع المواصلات والاتصالات نمواً بنسبة 4.22 في المائة. وبلغ نمو قطاع الصناعات التحويلية 2.4 في المائة، فيما نما القطاع المالي وهو القطاع الأكبر مساهمةً في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 3 في المائة. في المجمل،

كما أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتدفقة إلى هذه القطاعات سوف تعتمد على مستوى التقدم المُحقق على صعيد تنفيذ إصلاحات بيئة الأعمال وإقرار السلطة التشريعية لعدد من القوانين المحفزة في هذا الإطار.

رغم هذه التحديات وما يشوب الفترة القادمة من ارتفاع عدم اليقين، إلا أنه من المتوقع أن يشهد الاقتصاد الكويتي نمواً إيجابياً في عام 2021 يرتفع في عام 2022 في ظل عودة الظروف المواتية للنمو الاقتصادي إلى طبيعتها، وتطبيق إجراءات ضبط أوضاع المالية العامة لتقليل العجز، وتدبير الإصلاح المالي والاقتصادي المتوقع تنفيذها بشكل تدريجي خلال الفترة القادمة استناداً إلى "رؤية الكويت 2035" لتحسين بيئة الأعمال وتنويع الاقتصاد⁽¹⁵⁾.

بناءً عليه من المتوقع نمو الاقتصاد الكويتي بنسبة تدور حول 2.2 في المائة في العام الجاري، وارتفاع معدل النمو إلى 3.7 في المائة في عام 2022 بما يعكس الارتفاع المتوقع في الإنتاج النفطي العام المقبل، واستمرار تعافي القطاع غير النفطي.

في **عُمان**⁽¹⁶⁾، تأثر الاقتصاد العُماني خلال عام 2020 بالتداعيات الناتجة عن وباء كوفيد-19 الذي أدى إلى انخفاض مستويات الطلب الكلي، وتراجع الأسعار العالمية للنفط، ودفع دول منظمة الأوبك إلى خفض كميات الإنتاج في إطار "اتفاق أوبك+"، ما شكل في مجمله مجموعة من العوامل التي أدت وفق التقديرات الأولية إلى تراجع مستويات الناتج بالأسعار الثابتة بنسبة 4.3 في المائة ما يعكس التأثير الكبير لانكماش الأنشطة في القطاع غير النفطي التي سجلت انكماشاً بنسبة 5.6 في المائة، في حين شهد القطاع النفطي انكماشاً بنسبة أقل بلغت 1.7 في المائة⁽¹⁷⁾.

في مواجهة هذه الضغوطات، تم تبني عدد من الإجراءات لاسيما على صعيد ضبط أوضاع الموازنة العامة من خلال خفض موازنات الجهات المدنية والعسكرية، وتقليل الإنفاق الاستثماري، وخفض النفقات التشغيلية بما لا يقل عن 10 في المائة في عام 2020. ساهمت هذه الإجراءات في توفير أثر مالي بقيمة 1.4 مليار ريال عُماني عزز من قدرة السلطنة على تقديم الدعم على صعيد التدابير التحفيزية للتخفيف من حدة التأثيرات الناتجة عن الوباء.

17 وزارة الاقتصاد، عُمان، (2020).

18 وزارة المالية، عُمان، "الميزانية العامة للدولة 2021: سنة الأساس".

19 مصرف البحرين المركزي، البحرين، (2021). "صندوق النقد العربي: استبيان تقرير آفاق الاقتصاد العربي- الإصدار الثالث عشر"، أبريل.

15 بنك الكويت المركزي، الكويت، (2021). "صندوق النقد العربي: استبيان تقرير آفاق الاقتصاد العربي- الإصدار الثالث عشر"، أبريل.

16 البنك المركزي العُماني، عُمان، (2021). "صندوق النقد العربي: استبيان تقرير آفاق الاقتصاد العربي- الإصدار الثالث عشر"، أبريل.

وهو ما أسفر عن تراجع في مستويات الإنتاج من النفط الخام بنسبة 12 في المائة في عام 2020⁽²³⁾، حيث تراجع الإنتاج من 1023 ألف برميل يومياً في عام 2019 إلى 899 ألف برميل يومياً في عام 2020. أدت هذه العوامل إلى انكماش الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 4.6 في المائة العام الماضي.

من المتوقع ارتفاع نسبي في مستويات الإنتاج النفطي في الجزائر خلال أفق التوقع في ظل إعلان شركة النفط والغاز الجزائرية في بداية عام 2021 عزمها زيادة مستويات الإنتاج النفطي عبر تطوير الحقول الحالية في إطار خطة تمتد على مدى خمس سنوات باستثمارات تقدر بنحو 40 مليار دولار، وهو ما سوف يسهم في زيادة مستويات الإنتاج والمبيعات.

يواجه الاقتصاد الجزائري خلال أفق التوقع تحديات تتمثل في استمرار بقاء الأسعار العالمية للنفط والغاز عند مستويات منخفضة نسبياً، وتراجع الاحتياطات الأجنبية والحاجة إلى التسريع بوتيرة الإصلاحات الهادفة إلى زيادة مستويات مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي، وجذب الاستثمارات الداعمة للتنويع الاقتصادي وزيادة مستويات التنافسية، وهو ما سيبضغ على أفق النمو والتشغيل المتوقعة خلال عامي 2021 و2022.

علاوة على ما سبق، من المتوقع بدء عمليات التلقيح في الجزائر خلال النصف الثاني من عام 2021 وهو ما سيعمل إضافة إلى ضيق حيز السياسات المتاحة لدعم التعافي على صعيد السياستين المالية والنقدية على الإبطاء بوتيرة التعافي الاقتصادي العام الجاري. في ضوء ما سبق، من المتوقع نمو الاقتصاد الجزائري بنسبة تدور حول 4 في المائة خلال عامي 2021 و2022.

في العراق⁽²⁴⁾، انعكس انخفاض الأسعار العالمية للنفط بسبب تباطؤ الاقتصاد العالمي ووفرة المعروض وتراجع الطلب على الطاقة، فضلاً عن تخفيض كميات الإنتاج الناتجة عن اتفاق "أوبك+"، سلباً على الناتج المحلي الإجمالي باعتباره المكون الأساسي للناتج لاسيما أن ناتج القطاع النفطي يساهم بأكثر من 60 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. في ضوء ما سبق، شهد الإنتاج النفطي تراجعاً بنسبة قاربت 13 في المائة العام الماضي لينخفض من مستوى 4.58 مليون برميل يومياً في عام 2019، إلى نحو 3.99 مليون برميل يومياً عام 2019⁽²⁵⁾.

تشير التقديرات إلى تسجيل الاقتصاد البحريني لانكماش بنسبة 5.4 في المائة في عام 2020.

من المتوقع أن يجد النشاط الاقتصادي في المملكة دعماً خلال عامي 2021 و2022 لاسيما في ضوء استمرار عدد من التدابير التحفيزية المُتبناة من قبل مصرف البحرين المركزي وعلى رأسها الإبقاء على السياسة النقدية التيسيرية من خلال أسعار الفائدة المنخفضة لضمان توفر التمويل اللازم للأنشطة الاقتصادية وتحفيز القطاع المالي على الابتكار وسرعة تنفيذ العديد من الخدمات المالية بهدف دعم التعافي الاقتصادي.

بناء على ما سبق، من المتوقع نمو الاقتصاد البحريني بنسبة تدور 5 في المائة العام الجاري مدفوعاً بشكل رئيس بنمو الأنشطة غير النفطية مستفيدة من إجراءات الدعم الاقتصادي لتنشيط الطلب الكلي، فيما يتوقع استقرار ناتج الناتج النفطي عند المستويات المسجلة العام السابق، بينما يتوقع نمو الاقتصاد البحريني بنسبة تدور حول 2.6 في المائة، العام المقبل.

ب) الدول العربية الأخرى المصدرة للنفط

سجلت دول المجموعة انكماشاً بنسبة 7.7 في المائة في عام 2020⁽²⁰⁾ بما يعكس تأثير جملة من العوامل من بينها ما يتعلق بالتأثير الانكماشى لوباء كوفيد-19، إلى جانب التطورات الداخلية غير المواتية التي شهدتها عدد من اقتصادات المجموعة (ليبيا، والعراق، واليمن). لم تسمح الأوضاع المالية في هذه الدول بتبني حزم تحفيز ضخمة نظراً لضيق الحيز المالي أو انعدامه وهو ما أدى إلى تعمق وتيرة الركود الاقتصادي العام السابق. من المتوقع في ظل التحسن المرتقب لأسواق النفط العالمية، تعافي اقتصادات دول المجموعة ونموها بنسبة 4.0 و4.4 في المائة خلال عامي 2021 و2022⁽²¹⁾.

توقعات النمو على مستوى دول المجموعة

في الجزائر⁽²²⁾، إضافة إلى التداخيات الناتجة عن وباء كوفيد-19 الذي انعكس على الأنشطة في القطاع غير النفطي نتيجة حالات الإغلاق للأنشطة الاقتصادية، شهد الاقتصاد الجزائري انخفاضاً في مستويات الناتج في القطاع النفطي في ظل تراجع مستويات الطلب على النفط والتزام الجزائر باتفاق "أوبك+" لخفض كميات الإنتاج،

²³ OPEC, (2021). "Monthly Oil Market Report", Mar.
²⁴ البنك المركزي العراقي (2021). العراق، "صندوق النقد العربي: استبيان تقرير آفاق الاقتصاد العربي- الإصدار الثالث عشر"، أبريل.

²⁵ OPEC, (2021). Op cit.

²⁰ فيما يبلغ معدل الانكماش 10.8 في المائة إذا تم الأخذ في الاعتبار للانكماش المسجل من قبل الاقتصاد الليبي.

²¹ فيما يبلغ معدل النمو المتوقع لدول المجموعة في حالة الأخذ في الاعتبار لمعدل النمو المتوقع للاقتصاد الليبي 15.6 و5.6 في المائة في عامي 2021 و2022.

²² بنك الجزائر، (2021). الجزائر، "صندوق النقد العربي: استبيان تقرير آفاق الاقتصاد العربي- الإصدار الثالث عشر"، أبريل.

تبقى أهم التحديات التي تواجه الاقتصاد العراقي خلال أفق التوقع في:

(1) إيجاد مصادر جديدة للتمويل والاستفادة من تجارب الدولية في هذا المجال.

(2) تعزيز جاذبية العملة المحلية وزيادة الاحتياطيات الأجنبية، حيث تم في إطار الاستراتيجية الخاصة بالبنك المركزي تطوير إدارة الاحتياطيات الأجنبية وإعداد برنامج استشاري لتطوير إدارة الأصول والاحتياطيات بمعاونة من البنك الدولي (Reserves Advisory & Management Program RAMP)²⁶ والاستثمار بالسندات المصدرة بعملة الدولار.

يهدف هذا البرنامج إلى تمكين البنك المركزي العراقي من الحصول على الدعم الفني من خلال تبادل المعرفة والخبرة في مجال إدارة المحافظ الاستثمارية المستندة على مؤشر الاداء التي تساعد على تعظيم الموارد المالية، وبناء رأس المال البشري من خلال تبادل المعرفة وتطوير الخبرات في المجال المالي وفق أفضل الممارسات في مجال ادارة الاحتياطيات.

(3) تخفيض تكلفة الاقتراض للقطاعات الاقتصادية لتعزيز بيئة داعمة للنمو الاقتصادي والمحافظة على الاستقرار المالي.

(4) الاستمرار في عملية تطوير القطاع المصرفي العراقي والسعي بخطوات جادة لتعزيز رصانة هذا القطاع وتعميق متانته المالية انطلاقاً من كون المصارف العراقية (شريك رئيس في عملية التنمية الاقتصادية).

في ضوء ما سبق، من المتوقع نمو الاقتصاد العراقي بنسبة 2.6 في المائة خلال عام 2021، وارتفاع معدل النمو إلى 5.1 في المائة في عام 2022، في ظل الارتفاع المرتقب لكميات الإنتاج النفطي في أعقاب انتهاء العمل باتفاق "أوبك+".

أما في ليبيا⁽²⁷⁾، تأثر الاقتصاد الليبي خلال عام 2020 بانكماش النشاط الاقتصادي العالمي وانخفاض الاسعار النفط العالمية، وبالأوضاع الداخلية غير المواتية والتي حدت من قدرة البلاد على مواصلة عمليات الإنتاج من النفط الخام بما أثر سلباً على الإيرادات العامة للدولة

وتطوير الخبرات في المجال المالي وفق أفضل الممارسات في مجال ادارة الاحتياطيات.

²⁷ مصرف ليبيا المركزي، (2021). ليبيا، "صندوق النقد العربي: استبيان تقرير آفاق الاقتصاد العربي- الإصدار الثالث عشر"، ابريل.

أثر انخفاض أسعار النفط على الانفاق العام بشقيه التشغيلي والاستثماري ما أدى بدوره إلى انخفاض الطلب الكلي على السلع والخدمات بسبب ظروف عدم اليقين التي شهدتها الاقتصاد العراقي وهو ما انعكس على الأداء في القطاع الحقيقي واستقرار مستويات الأسعار، فيما أدت ضغوطات زيادة الانفاق لمواجهة الازمة إلى تنامي الالتزامات المالية وتحويل موارد مالية لتمويل هذه الالتزامات عوضاً عن توجيهها إلى استثمارات مختلفة يحتاج إليها الاقتصاد العراقي لدعم التعافي الاقتصادي.

من جانب آخر، أثرت الأزمة على المشاريع الصغيرة والمتوسطة، التي تعتبر داعم رئيس لمستويات التنوع الاقتصادي، في ظل عدم قدرة هذه المشروعات على تحمل الصدمات الاقتصادية مقارنة مع الشركات الكبيرة التي تتوفر لها فوائض مالية، الامر الذي أثر سلباً على التشغيل خلال العام. في المجمل تشير التقديرات الأولية إلى أن هذه التطورات قد أدت إلى انكماش الاقتصاد العراقي بنسبة 11 في المائة في عام 2020.

لمواجهة الأزمة وفي سياق محاولات التخفيف من حدة تبعاتها الاقتصادية ودعم القطاع الحقيقي، تم تبني سياسة نقدية تيسيرية لدعم القطاع الحقيقي (الأفراد والشركات) كما اتجهت الحكومة إلى بلورة ورقة تحدد أولويات الإصلاح الاقتصادية بغية التنوع الاقتصادي وتعزيز الإيرادات غير النفطية.

من المتوقع استمرار التباطؤ في نمو الناتج المحلي الإجمالي النفطي خلال عام 2021، كون الاقتصاد العراقي يعتمد على إيرادات النفط مما يجعل النمو الاقتصادي مرهوناً بالتغيرات في أسعار النفط لاسيما في ضوء استمرار العمل باتفاق "أوبك+" لخفض كميات الإنتاج حتى ابريل من عام 2022، فضلاً عن التوقعات بحصول العراق على اللقاح في الربع الثاني من عام 2021. فيما يتوقع تحسن النمو خلال عام 2022 في ظل اتساع نطاق التلقيح ضد الفيروس مما يساعد على عودة الحياة الاقتصادية بشكل تدريجي، علاوة على الأثر الإيجابي المتوقع نتيجة التعافي النشاط الاقتصادي العالمي وارتفاع مستويات الطلب على النفط.

على مستوى نمو الناتج غير النفطي، من المتوقع تحسن النمو وذلك من خلال ارتفاع نسبة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الاجمالي اعتماداً على الإصلاحات الحكومية في المجال الاقتصادي التي تنوي الحكومة الالتزام بها وتركز من خلالها على زيادة مستويات التنوع الاقتصادي، ودعم دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في قطاع الاعمال، وتعزيز الإيرادات غير النفطية.

²⁶ يهدف هذا البرنامج إلى تمكين البنك المركزي العراقي من الحصول على الدعم الفني من خلال تبادل المعرفة والخبرة في مجال إدارة المحافظ الاستثمارية المستندة على مؤشر للأداء بما يساعد على تعظيم الموارد المالية، وبناء رأس المال البشري من خلال تبادل المعرفة

الرئاسة السعودية لمجموعة العشرين في عام 2020. تم في إطار هذه المبادرة وقف مدفوعات خدمة الديون حتى منتصف عام 2021 (بالتالي تأجيل حوالي 417 مليون دولار من التزامات الديون المستحقة على اليمن). إضافة إلى موافقة أعضاء نادي باريس الاثني عشر (بما في ذلك فرنسا وإيطاليا واليابان، وهم دانتون رئيسيون) على المشاركة في إعادة هيكلة ديون اليمن، التي بلغت 1.6 مليار دولار أمريكي في نهاية عام 2019.

كما سيسفيد اليمن من قرار صندوق النقد الدولي بتمديد برنامجه لتخفيف الديون حتى أبريل 2021 من خلال المنح المقدمة من "الصندوق الاستئماني لاحتواء الكوارث وتخفيف أعباء الديون" (CCRT)²⁹ لتغطية كل من أصل الدين ومدفوعات الفائدة. حيث يجوز للبلدان المؤهلة ذات الدخل المنخفض التي تضار من كوارث صحية، الحصول مقدماً على منح لشريحة مبدئية تغطي الدين المؤهل الذي يحل أجل استحقاقه للصندوق في غضون فترة لا تتجاوز 6 أشهر، فيما قد تتم الموافقة كذلك على شرائح إضافية لفترة تصل إلى عامين من تاريخ القرار المبدئي.

3) الدول العربية المستوردة للنفط

رغم التداعيات واسعة النطاق لوباء كوفيد-19 على الاقتصادات العربية، إلا أن الدول العربية المستوردة للنفط ذات الاقتصادات المتنوعة قد شهدت مستويات تأثر أقل بالأزمة لاسيما تلك التي نجحت خلال السنوات السابقة في تنفيذ إصلاحات داعمة للاستقرار الاقتصادي جاء على رأسها الاقتصاد المصري الذي يعد الاستثناء الوحيد ما بين الدول العربية وثاني اقتصاد على مستوى العالم يتمكن من تحقيق زيادة في الناتج المحلي الإجمالي في عام 2020 رغم التداعيات الناتجة عن الوباء محققاً نمواً بلغ معدله 3.6 في المائة.

يُلاحظ كذلك في هذا الإطار أن مستويات الانكماش الأكبر التي سُجلت على مستوى دول المجموعة كانت تعكس إضافة إلى تأثير انتشار الوباء كذلك تأثير جملة من العوامل المرتبطة بالأوضاع الداخلية التي زادت من حدة الانكماش الاقتصادي المسجل العام الماضي من أبرزها ما

ومستويات الطلب الكلي. كما أن انتهاج أسلوب الإغلاق العام للحد من انتشار الوباء أدى إلى انخفاض إنتاجية العاملين في القطاع العام والخاص.

استناداً إلى ما سبق، تشير التقديرات الأولية إلى انكماش الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد الليبي بنسبة 55 في المائة في عام 2020، وهو ما يُعزى بالأساس إلى انكماش الناتج في القطاع النفطي بنسبة 61 في المائة، وتراجع الأنشطة في القطاع غير النفطي بنسبة 26 في المائة⁽²⁸⁾.

من المتوقع أن يحقق الاقتصاد الليبي نمواً حقيقياً خلال عامي 2021، 2022، وذلك في ضوء التوقعات بالتغلب على عدد من التحديات السياسية والاقتصادية خلال فترة التوقع، ومن أهمها تحسن الأوضاع الداخلية، وتبني إصلاحات داعمة لتوحيد سعر الصرف، إضافة إلى عودة الإنتاج النفطي وإمكانية زيادته إلى مستوى 1.2 مليون برميل عام 2021، و1.4 مليون برميل خلال عام 2022. سوف تسهم هذه التطورات الإيجابية المتوقعة في تحفيز النشاط الاقتصادي ودعم أوضاع التشغيل خلال عامي 2021 و2022 ما سيعمل على زيادة معدلات النمو وخفض معدلات البطالة.

تتمثل أهم التحديات التي تواجه الاقتصاد الليبي لدعم النمو الاقتصادي خلال أفق التوقع في توحيد المؤسسات السيادية وتحسن الأوضاع الداخلية، ورفع القدرة الإنتاجية والتصديرية لقطاع النفط، وإعادة تقييم سياسة التشغيل في القطاع العام وترشيد الإنفاق الحكومي لاسيما على بند الأجور ودعم القطاع الخاص ورفع الإنتاجية الحدية، علاوة على إصلاح منظومة الدعم.

في اليمن، لا يزال الاقتصاد اليمني يواجه جملة من التحديات التي زاد من وطأتها وباء كوفيد-19 بما شكل ضغوطات على مقومات النشاط الاقتصادي في القطاعين النفطي وغير النفطي في ظل توقف الإنتاج النفطي وتأثر الأنشطة غير النفطية بظروف الإغلاق التي أثرت على عمل المؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة التي يعمل بها 75 في المائة من السكان. رغم ذلك، شهد عام 2020 عدد من التطورات الإيجابية على صعيد تخفيف عبء المديونية على الاقتصاد اليمني في ظل مبادرة وقف مدفوعات الديون التي تم إقرارها في إطار

²⁹ بحسب صندوق النقد الدولي، يسمح "الصندوق الاستئماني لاحتواء الكوارث وتخفيف أعباء الديون" (CCRT) لصندوق النقد الدولي بأن يقدم منحا لتخفيف أعباء ديون البلدان الأقر والأكثر هشاشة التي تسببها كوارث طبيعية حادة أو كوارث تتعلق بالصحة العامة. يؤدي تخفيف مدفوعات خدمة الدين إلى تحرير موارد إضافية يمكن من خلالها تلبية الاحتياجات الاستثنائية لتمويل ميزان المدفوعات بسبب الكارثة، وتمويل الجهود التي تُبذل لاحتوائها والتعافي منها. وقد أنشئ هذا الصندوق الاستئماني في فبراير 2015 أثناء تفشي فيروس إيبولا وتم تعديله في مارس 2020 لمواجهة جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19)، وتشكل المنح المقدمة منه عنصراً مكملاً لتمويل المانحين وقرروض صندوق النقد الدولي التي يقدمها بشروط ميسرة من خلال الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر.

²⁸ مصرف ليبيا المركزي، ليبيا، (2021). "صندوق النقد العربي: استبيان تقرير آفاق الاقتصاد العربي- الإصدار الثالث عشر"، أبريل.

الإطار، تبين التقديرات أنه كان من المقدر انكماش الاقتصاد المصري بنحو 0.3 و 2.0 في المائة خلال الربعين الأول والثاني من عام 2021 على التوالي، بدون تدخل الحكومة بحزمة واسعة من خطط الاستثمار التي كان من شأنها رفع معدل النمو إلى ما يتراوح بين صفر وفق فرضية التعافي البطيء و 1.8 في المائة في ظل فرضية التعافي السريع. علاوة على ما سبق، ساعد مضي الحكومة قدماً في تنفيذ العديد من الإصلاحات المخططة قبل فترة الأزمة بنجاح والتي تستهدف تقوية جانب العرض الكلي على التخفيف من حدة الأزمة وزيادة مستويات مرونة الاقتصاد المصري في مواجهة الأزمات الاقتصادية.

استناداً إلى كافة ما سبق، سجل الاقتصاد المصري العام الماضي ثاني أعلى معدل نمو اقتصادي على مستوى العالم بلغ نحو 3.6 في المائة في عام 2020 رغم التأثيرات الناتجة عن جائحة وباء كوفيد-19.

من المتوقع بقاء معدل نمو الاقتصاد المصري مرتفعاً بحدود 3.5 في المائة في عام 2021، و 4.8 في المائة في عام 2022 مدعوماً بارتفاع مستويات الطلب الخارجي ومن تواصل استمرار الانفاق الاستثماري على المشروعات الرئيسية ومن بينها مشروعات البنية التحتية، وإنشاء العاصمة الإدارية الجديدة، فيما ستجد بعض القطاعات الاقتصادية المهمة الأخرى مثل قطاع السياحة دعماً بنهاية فترة التوقع في ظل توقعات عودة النشاط السياحي خلال عام 2022 بما سيدعم الإيرادات السياحية التي تسهم بنحو 6 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وما يقرب من 10 في المائة من العمالة.

في المغرب⁽³¹⁾، أدت الأزمة الناجمة عن انتشار جائحة كوفيد-19 والتدابير المتخذة لمواجهة انتشارها بما في ذلك القيود المفروضة على التنقل وتعليق بعض الأنشطة، بالإضافة إلى الجفاف المسجل العام الماضي، إلى انخفاض الطلب المحلي والخارجي على السلع والخدمات بالتالي تراجع كبير في النشاط الاقتصادي في معظم القطاعات خاصة في الربع الثاني من عام 2020.

باستثناء قطاع التعدين، الذي أظهر مرونة قوية وقطاع "الإدارة العامة والضمان الاجتماعي" و"التعليم والصحة والعمل الاجتماعي"، تأثرت القطاعات الأخرى بدرجات متفاوتة. تمثلت القطاعات الأكثر تأثراً في الربع الثاني من عام 2020 في قطاعات الصناعات التحويلية (خصوصاً

شهادة الاقتصاد اللبناني الذي مر بمجموعة من الأزمات في عام 2020 أدت في مجملها لتحقيقه لمعدل انكماش قدر بنحو 22 في المائة في مستويات الناتج المحلي الإجمالي.

كمحصلة وعلى مستوى المجموعة تم تسجيل معدل انكماش بلغ 2.2 في المائة في عام 2020. فيما يتوقع تحسن آفاق النمو الاقتصادي خلال عامي 2021 و 2022 لتسجل دول المجموعة نمواً بنسبة 2.8 و 3.9 في المائة كنتيجة لتعافي الطلب الخارجي، وتواصل الأثر الإيجابي لإصلاحات استعادة الاستقرار الاقتصادي في عدد من دول المجموعة.

توقعات النمو على مستوى دول المجموعة

في مصر، استفاد الاقتصاد المصري خلال العام الماضي من عدد من العوامل من أهمها قوة الطلب المحلي في ظل القاعدة السكانية الواسعة، ومن التدابير الاستباقية والسريعة التي تبنتها الحكومة على صعيد الأوضاع الصحية ومن الدعم الذي قدمته السياستين المالية والنقدية التوسعية للحد من التداعيات الاجتماعية والاقتصادية لانتشار وباء كوفيد-19 وما تضمنته من تدابير امتدت لتشمل العاملين في القطاع غير الرسمي الذي يسهم بنحو 40 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

كما استفاد الاقتصاد المصري كذلك من الارتفاع الملموس لمستويات الاستثمارات العامة التي مولت العديد من مشروعات البنية الأساسية وعملت على تنشيط النمو الاقتصادي، حيث بلغت الاستثمارات العامة المتضمنة في خطة العام المالي 2020-2021 ما يقرب من 280 مليار جنيه مصري. توجهت هذه الاستثمارات نحو تعزيز البنية التحتية في قطاعات البناء، وتقنية المعلومات والاتصالات والإسكان والنقل، وهو ما لعب دوراً كبيراً في ظل أجواء عدم اليقين في تعزيز الثقة وتعويض الانخفاض المتوقع في الاستثمار الخاص⁽³⁰⁾.

تشير التقديرات الخاصة بوزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية التي تستند إلى نموذج مضاعفات مصفوفة الحسابات الاجتماعية [social accounting matrix - based multiplier model (SAM)] إلى المساهمة الإيجابية للتدابير التي تبنتها الحكومة لدعم النشاط الاقتصادي في عام 2020 لمكافحة وباء كوفيد-19 حيث عملت على تقوية مسارات النمو الاقتصادي. في هذا

³¹ بنك المغرب، (2021). المغرب، "صندوق النقد العربي: استبيان تقرير آفاق الاقتصاد العربي- الإصدار الثالث عشر"، أبريل.

³⁰ Ministry of Planning and Economic Development, (2021). "COVID-19 and the Egyptian Economy From reopening to recovery: Alternative pathways and impacts on sectors, jobs, and households", November.

قطاع السياحة والتجارة، وهو ما أسفر عن ارتفاع كبير لمعدلات البطالة لتصل بنهاية العام إلى 17.4 في المائة.

من المتوقع تحسن نسبي للنشاط الاقتصادي في تونس خلال العامين المقبلين ولكن سيعتمد ذلك على مسارات النمو بالنسبة للشركاء التجاريين الرئيسيين التي لا تزال ضعيفة لاسيما في دول الاتحاد الأوروبي. كما يتوقع أن يجد النشاط الاقتصادي دعماً محدوداً من الاستثمارات العامة في ظل التحديات التي تواجه الأوضاع المالية العامة نتيجة ارتفاع مستويات الدين العام التي ستفرض تقييد السياسة المالية خلال الفترة المقبلة خاصة في ظل مستهدفات برنامج الإصلاح الاقتصادي التي تلتزم به تونس مع صندوق النقد الدولي. بناءً على ما سبق، من المتوقع نمو الاقتصاد التونسي بنسبة 4 في المائة العام الجاري ونحو 3 في المائة العام المقبل.

واجه السودان في عام 2020 عدد من التحديات كنتيجة للأوضاع الداخلية وكذلك الأضرار الناتجة عن السيول والفيضانات، إضافة إلى التبعات الاقتصادية والاجتماعية لوباء كوفيد-19 بما أدى إلى انكماش الأنشطة الاقتصادية وتراجع مستويات الصادرات وارتفاع معدلات التضخم وانخفاض قيمة العملة المحلية. استلزم ذلك إحداث تحول كبير في السياسات الاقتصادية ومنهجية إدارة الاقتصاد القومي بهدف تجاوز الاختلالات الداخلية والخارجية.

بناء عليه، سجل الناتج المحلي الإجمالي انكماشاً بنسبة 4.8 في المائة في عام 2020. كان القطاع الصناعي أكبر القطاعات الاقتصادية تضرراً بسياسات الإغلاق إضافة إلى القطاع النفطي نتيجة الانخفاض المستمر في إنتاج النفط.

رغم التحديات الاقتصادية التي واجهت السودان خلال العام الماضي تم تبني عدد من الإصلاحات من بينها إصلاح دعم السلع الأساسية. تتمثل أبرز أولويات الإصلاح في المرحلة الراهنة في تحقيق معدلات نمو للناتج المحلي الإجمالي كافية لخفض معدلات البطالة وتوفير فرص عمل للشباب والإناث وتقليل التفاوت في توزيع الدخل.

أما في الأردن⁽³²⁾، أحدثت أزمة وباء كوفيد-19 تأثيرات سلبية على الاقتصاد الأردني، كبقية دول العالم، حيث أثرت الجائحة على أداء الاقتصاد العالمي المحرك الرئيس لمستويات الطلب الخارجي سواء من خلال التجارة الخارجية، والاستثمار، والسياحة، وهي القنوات الرئيسية التي تنتقل من خلالها أية تأثيرات خارجية إلى الاقتصاد الأردني.

صناعة السيارات، والطيران والصناعات الالكترونية، والنسيج والجلد، إضافة إلى قطاعات البناء والأشغال العمومية والتجارة والسياحة والنقل.

أظهرت البيانات ربع السنوية تراجع مستويات الانكماش الاقتصادي مع الإزالة التدريجية للقيود الصحية وانتعاش النشاط في منطقة اليورو خلال النصف الثاني من العام. انعكس ذلك في التحسن الملحوظ في استهلاك الكهرباء، لا سيما في القطاعات الإنتاجية. في حين استمر تأثر قطاع السياحة والنقل وصناعة الطيران تعاني من آثار الوباء نتيجة لعودة انتشار الفيروس والإبقاء على القيود المفروضة على السفر الدولي.

تتمثل العوامل الرئيسية التي من المتوقع أن تؤثر بشكل كبير على مستويات النمو الاقتصادي على المدى المتوسط في التطور الذي يشهده انتشار وباء كوفيد-19، وأثره على الطلب الخارجي من جهة، والطلب الداخلي من جهة أخرى. إضافة إلى مدى نجاح تنفيذ مبادرات الحملة الواسعة للتلقيح ضد هذا الوباء، سواء على المستوى الوطني أو في البلدان الشريكة. كما يعتبر إنشاء صندوق استراتيجي مخصص للاستثمار من أهم العوامل التي من المتوقع أن تدعم الاقتصاد الوطني. على صعيد آخر، يظل الناتج الزراعي، الذي يرتبط نتاجه بالظروف المناخية، من العوامل التي تؤثر على النمو الاقتصادي.

في هذا السياق، وحسب توقعات بنك المغرب بنهاية عام 2020، من المتوقع أن يشهد النمو الاقتصادي انتعاشاً ليصل إلى 4.7 في المائة في عام 2021، بعد الانكماش المتوقع بنسبة 6.6 في المائة في عام 2020، فيما يتوقع انخفاض معدل النمو الاقتصادي إلى مستوى 3.5 في المائة في عام 2022 بما يعكس التغيرات المتوقعة في مستوى الطلب الداخلي والخارجي. يعكس هذا التطور ارتفاعاً في القيمة المضافة لقطاع الزراعة بنسبة 13.8 في المائة عام 2021 وبنسبة 2 في المائة عام 2022، مع فرضية تحقيق موسم فلاح عادي، وتحسناً تدريجياً للقيمة المضافة للقطاعات غير الزراعية، بنسبة 3.3 في المائة في عام 2021 ثم بنسبة 3.6 في المائة عام 2022.

في تونس، تشير التقديرات الرسمية إلى انكماش الاقتصاد التونسي بنسبة 8.8 في المائة في عام 2020 جراء الإغلاقات الكلية والجزئية التي تم فرضها على الأنشطة الاقتصادية خلال العام الماضي لاسيما القطاعات التي تساهم بقدر كبير من الناتج المحلي الإجمالي على رأسها

³² البنك المركزي الأردني، الأردن، (2021). "صندوق النقد العربي: استبيان تقرير آفاق الاقتصاد العربي- الإصدار الثالث عشر"، أبريل.

في الوقت الذي كان الأردن يطمح فيه لتسجيل معدل نمو يفوق نحو 2 في المائة في عام 2020 معزراً بنمو الصادرات وتحسن قطاع السياحة واستقطاب الاستثمارات الأجنبية، تشير التقديرات الأولية إلى انكماش الاقتصاد الأردني بنسبة تدور حول 3 في المائة العام الماضي في ظل فترات الإغلاق والحظر التي تم تطبيقها للحد من انتشار الوباء منذ بداية منتصف مارس 2020 التي انعكست على الأنشطة الاقتصادية خلال النصف الأول من العام الماضي. في هذا السياق جاءت استجابة الحكومة من خلال الإجراءات الصحية أولاً، ومن ثم النقدية والمالية، داعمة للاداء الاقتصادي ومخففة من التداعيات الاقتصادية والاجتماعية للآزمة وتقوية مسارات التعافي.

تأثرت معظم القطاعات الرئيسية بشكل كبير بتداعيات أزمة كورونا، وكان من أبرزها قطاع "المطاعم والفنادق"، و"النقل، والإنشاءات"، و"الصناعات التحويلية"، وهي من القطاعات الرائدة في الاقتصاد، وتمتلك علاقات تشابكية قوية مع باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى، كقطاعات الكهرباء، والخدمات المالية، والعقارات، مما أثر بشكل غير مباشر أيضاً على أداء تلك القطاعات، ومن الجدير ذكره أن قطاعي الصناعات التحويلية، والنقل، من أبرز القطاعات التي ساهمت في معدل الانكماش الحاصل في الناتج المحلي خلال النصف الأول من عام 2020، فيما كان قطاعي "خدمات المال والتأمين"، و"الخدمات الحكومية" من أبرز القطاعات التي ساهمت بشكل إيجابي خلال النصف الأول من عام 2020 في التخفيف من حدة الأزمة.

كان لانفجار مرفأ بيروت في شهر أغسطس من عام 2020 الأثر الأكبر على الاقتصاد إذ نتج عنه خسائر بشرية ومادية ملموسة. فإلى جانب أهمية المرفأ الاستراتيجية في التبادل التجاري. يُشكل المرفأ مخزناً للمواد الاستهلاكية الأساسية، لذا فقد كان للانفجار أثراً مباشراً على الحركة التجارية، والأمن الغذائي والاستهلاك المحلي. إضافة إلى ذلك انعكس أثر الانفجار على المؤسسات التجارية والسياحية المتواجدة بشكل كبير في العاصمة بيروت التي تعد محركاً أساسياً للعجلة الاقتصادية ونمو الناتج المحلي الاجمالي.

منذ بداية الإغلاق الاقتصادي لاحتواء أزمة كوفيد-19، في منتصف شهر مارس 2020، اتخذ الأردن سلسلة من التدخلات والتدابير الاقتصادية الهادفة إلى مساعدة مختلف القطاعات الاقتصادية على مواجهة الآثار السلبية للآزمة، وضمن استمرار عمل المؤسسات الاقتصادية والعاملين فيها، وخاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تعتبر الأكثر تضرراً من الأزمة.

ركزت هذه التدخلات والتدابير على توفير السيولة الكافية لتنشيط الاقتصاد، وتوفير التمويل الميسر بتكاليف معقولة، فضلاً عن خفض التكاليف المالية، قدر الإمكان، على المؤسسات الاقتصادية من خلال عدد من الإجراءات، أبرزها تأجيل أقساط القروض، وتأجيل دفع ضريبة المبيعات والدخل، وتفعيل "برنامج البطالة" الذي أطلقته مؤسسة الضمان الاجتماعي، بالإضافة إلى السماح للقطاعات المتضررة بتخفيض أجور عمالها وفق معدلات ومتطلبات محددة، إلى جانب العديد من الإجراءات الأخرى.

من المتوقع في ظل التعافي المرتقب للنشاط الاقتصادي العالمي والتدرج في احتواء التداعيات الناتجة عن الوباء خلال أفق التوقع أن يسجل الاقتصاد الأردني نمواً بنسبة

في لبنان(33)، يعاني الاقتصاد منذ أكثر من عامين من انكماش اقتصادي حيث سجل معدلات نمو سلبية وصلت نسبتها إلى 1.9 و 6.7 في المائة في عامي 2018 و 2019 على التوالي. رغم ذلك يعد الانكماش الاقتصادي الذي شهده لبنان في عام 2020 غير مسبوق في ظل التحديات الاقتصادية الكبيرة التي شهدتها البلاد في هذا العام نتيجة للأوضاع الداخلية غير المواتية وعدم تحقيق تقدم ملموس على صعيد تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية المطلوبة لاستعادة النمو الاقتصادي وضمن الاستدامة المالية، وهو ما أسفر عن ضغوطات مالية وشح في السيولة أدى إلى إعلان لبنان عدم قدرته على سداد "سندات اليوروبوند" المستحقة في شهر مارس الماضي. فيما زاد انفجار مرفأ بيروت الشريان التجاري الرئيس للبلاد، وانتشار وباء كوفيد-19 من حجم التحديات التي واجهت الاقتصاد اللبناني عام 2020.

منذ بداية الإغلاق الاقتصادي لاحتواء أزمة كوفيد-19، في منتصف شهر مارس 2020، اتخذ الأردن سلسلة من التدخلات والتدابير الاقتصادية الهادفة إلى مساعدة مختلف القطاعات الاقتصادية على مواجهة الآثار السلبية للآزمة، وضمن استمرار عمل المؤسسات الاقتصادية والعاملين فيها، وخاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تعتبر الأكثر تضرراً من الأزمة.

ركزت هذه التدخلات والتدابير على توفير السيولة الكافية لتنشيط الاقتصاد، وتوفير التمويل الميسر بتكاليف معقولة، فضلاً عن خفض التكاليف المالية، قدر الإمكان، على المؤسسات الاقتصادية من خلال عدد من الإجراءات، أبرزها تأجيل أقساط القروض، وتأجيل دفع ضريبة المبيعات والدخل، وتفعيل "برنامج البطالة" الذي أطلقته مؤسسة الضمان الاجتماعي، بالإضافة إلى السماح للقطاعات المتضررة بتخفيض أجور عمالها وفق معدلات ومتطلبات محددة، إلى جانب العديد من الإجراءات الأخرى.

من المتوقع في ظل التعافي المرتقب للنشاط الاقتصادي العالمي والتدرج في احتواء التداعيات الناتجة عن الوباء خلال أفق التوقع أن يسجل الاقتصاد الأردني نمواً بنسبة

33 مصرف لبنان، لبنان، (2021). "صندوق النقد العربي: استبيان تقرير آفاق الاقتصاد العربي- الإصدار الثالث عشر"، أبريل.

في **موريتانيا**، من المتوقع انخفاض مستوى النمو الاقتصادي بما يعكس التوقعات بانخفاض الأسعار العالمية للحديد الذي تمثل صادراته نحو ثلث الصادرات الإجمالية. في هذا الإطار، يتوقع انخفاض الأسعار العالمية للحديد إلى نحو 88 دولار للطن المتري الجاف عام 2019 إلى نحو 70 دولار في المتوسط خلال عامي 2020 و2021 مقابل 188 دولار للطن المتري الجاف عام 2011. كما سيبقى النشاط مدعوماً بالزيادة المتوقعة للإنتاج في قطاعات الزراعة والصيد والثروة الحيوانية بدعم من الاستثمارات والمشاريع الحكومية الهادفة إلى تنويع القاعدة الاقتصادية.

في **الصومال**، من المتوقع تعافي نسبي للأنشطة الاقتصادية خلال عامي 2021 و2022 مع استمرار المشروعات الهادفة إلى تطوير الموانئ التي بدأ تأثيرها الإيجابي في الظهور. كما سيدد النشاط الاقتصادي كذلك دعماً من تعافي تحويلات الصوماليين بالخارج في ظل النشاط المتوقع للاقتصاد العالمي. في المقابل، ستعتمد مسارات النمو في القطاع الزراعي على تطورات الأوضاع الداخلية والتطورات المرتبطة بالمناخ. عليه، من المتوقع تسجيل الاقتصاد الصومالي لمعدل نمو يُقدر بنحو 2.6 في المائة في عام 2021 ونحو 3.2 في المائة العام المقبل.

أما في **جيبوتي**، انعكست التداعيات الناتجة عن فيروس كورونا وما نتج عنها من تراجع حركة التجارة الدولية وحركة النقل العابر على أداء الاقتصاد الذي يستفيد من تفعيل دور الدولة كمركز لخدمات النقل العابر والخدمات اللوجستية بالبناء على النمو الملموس في حركة التجارة الدولية لبعض دول الجوار. تشير التقديرات إلى انكماش اقتصاد جيبوتي بنسبة 1.5 في المائة عام 2020 بسبب التباطؤ الاقتصادي لتفشي فيروس كورونا.

بذلك يكون النشاط الاقتصادي في جيبوتي قد سجل في عام 2020 انكماشاً هو الأول من نوعه على مدى عقدين نتيجة وباء كوفيد-19، حيث ألحقت إجراءات الإغلاق وتعليق السفر الدولي أضراراً بالغة بقطاعات البناء، والتجارة العامة، والنقل الجوي والبري، والخدمات التي تعتبر من أهم القطاعات الاقتصادية. كما تأثر الاقتصاد بظروف الأوضاع الداخلية وتعرض القرن الأفريقي للكوارث الطبيعية، مثل هجمات الجراد الصحراوي، بما ساهم في مجمله في انخفاض مستويات الإنتاج والاستثمار.

لا تزال التوقعات الاقتصادية على المدى المتوسط إيجابية رغم تأثير وباء كوفيد-19، حيث من المتوقع أن يبلغ معدل النمو مستويات مرتفعة تتراوح ما بين 5 إلى 6 في المائة في 2021-2022، مدفوعاً بالانتعاش المتوقع للنشاط الاقتصادي لدى بعض الشركاء التجاريين الرئيسيين، مما سيعزز عمليات إعادة التصدير في المنطقة الحرة

العقاري كملاذ آمن وحيد وكوعاء ادخاري في ظل الأزمات التي شهدتها البلاد. في المجمل، تشير التقديرات إلى انكماش الاقتصاد اللبناني بنسبة 22 في المائة العام الماضي.

في ظل الأوضاع الاستثنائية الراهنة من الصعب تقدير معدلات النمو للأعوام المقبلة. ولكن من الجدير ذكره أن نهوض لبنان ونموه المستقبلي لا يزال رهينة التقدم في المفاوضات مع صندوق النقد الدولي وتشكيل حكومة قادرة على تطبيق الإصلاحات اللازمة بالاستفادة من دعم الدول المانحة.

في **فلسطين**، شهد عام 2020 تزامن عدد من الأزمات التي انعكست على أداء الاقتصاد الفلسطيني تمثلت في الأزميتين الصحية والاقتصادية الناتجتين عن فيروس كورونا المستجد والأزمة المالية للحكومة الفلسطينية نتيجة احتجاز إيرادات المقاصة وتراجع المنح والمساعدات الدولية. خلفت هذه الأزمات حالة من ظروف عدم اليقين التي انعكست على جانبي العرض والطلب خاصة في قطاعات السياحة والنقل والخدمات والإنشاءات والصناعات التحويلية سواءً في الضفة الغربية أو قطاع غزة. بحسب الإحصاءات المتاحة سجل الاقتصاد الفلسطيني تراجعاً بنسبة 19.5 في المائة في الربع الثاني من عام 2020 على أساس سنوي مقابل انكماش بنسبة 3.4 في المائة في الربع الأول من نفس العام. من المتوقع تراجع وتيرة الانكماش في الربع الثالث إلى 10.8 في المائة في ظل الإجراءات التي تبنتها الحكومة للتخفيف من حدة التبعات الاقتصادية والاجتماعية للأزمة وفي ظل الاتجاه إلى العودة التدريجية للأنشطة الاقتصادية وفق التدابير الاحترازية المختلفة⁽³⁴⁾.

عكس هذا التحسن العديد من المؤشرات الصادرة عن سلطة النقد الفلسطينية مثل مؤشر دورة الأعمال، والإنتاج الصناعي، ومؤشرات قطاع التجارة والتجزئة، فيما لا تزال المؤشرات الخاصة بجانب الطلب تواجه تحديات تعكس استمرار تأثير أزمة إيرادات المقاصة على مستويات الاستهلاك وهو ما يبطئ من وتيرة التعافي الاقتصادي.

في المجمل من المتوقع انكماش الاقتصاد الفلسطيني بنسبة 11.5 في المائة في عام 2020. أما في عامي 2021 و2022، فلا تزال هناك عدد من التحديات التي سوف تمارس تأثيراتها على الاقتصاد الفلسطيني رغم التحسن المرتقب للأنشطة الاقتصادية العالمية، حيث لا تزال أزمة المالية العامة، وظروف عدم اليقين منعكسة على مستويات الاستثمار والاستهلاك. بناءً عليه، من المتوقع تعافي نسبي للنشاط الاقتصادي في فلسطين ليسجل معدل نمو يدور حول 4 في المائة العام الجاري، وتباطؤ نسبي لمعدل النمو إلى 2.5 في المائة العام المقبل.

34 سلطة النقد الفلسطينية، (2021). "تقرير التنبؤات الاقتصادية الربعية"، الربع الرابع.

المتوقع أن يشهد النشاط الاقتصادي تعافياً عاماً الجاري والمقبل مستقيماً من عدد من العوامل من بينها تحسن النشاط الاقتصادي العالمي الذي سيدعم نمو حركة التجارة الخارجية وعودة التدفقات السياحية بنهاية العام مع توفر اللقاحات.

كما سيؤدي المضي قدماً في تنفيذ استراتيجية الاقتصاد الأزرق التي تعتمد على تنمية قطاعات الصيد والثروة السمكية إلى دعم التعافي الاقتصادي.

من جانب آخر، وفي ظل الظروف المناخية المواتية من المتوقع تحسن أداء قطاع الزراعة مع ما يستتبعه ذلك من زيادة صادرات عدد من السلع الاستراتيجية. كذلك من المتوقع أن يتم تنفيذ عدد من مشروعات البنية التحتية في إطار المشروعات الممولة من قبل شركاء ثنائيين ومتعددي الأطراف ومن خلال الدعم المالي الذي تعهد به المجتمع الدولي من خلال مؤتمر شركاء القمر للتنمية [the Conference of Partners for the Development of Comoros (CPAD)] عليه، من المتوقع تسجيل القمر معدلات نمو تدور حول مستوى 3 في المائة خلال أفق التوقع.

وصادات النقل والخدمات اللوجستية، وخدمات الاتصالات، كما يتوقع أيضاً أن تعزز مشاريع البنية التحتية الجارية زخم النمو. تسعى الحكومة إلى تعزيز مكانة جيبوتي كمركز إقليمي للتجارة الدولية والأنشطة اللوجستية من خلال توجيه الاستثمارات العامة إلى قطاع البنية الأساسية عبر تعزيز الانفاق الحكومي الممول من خلال الاقتراض سواء من الصين أو من خلال تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خاصة فيما يتعلق بالاستثمارات في منطقة التجارة الحرة وخطوط أنابيب المياه والسكك الحديدية التي تربط بين جيبوتي وإثيوبيا.

تعتمد قدرة الدولة على جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية على مدى تنفيذ الإصلاحات الخاصة ببيئة الأعمال التي ساهمت في تحسين مكانة جيبوتي في مؤشر تيسير أداء الأعمال للبنك الدولي من المرتبة 171 إلى في عام 2018 إلى المرتبة 99 في عام 2019، وهو ما يستلزم الاستمرار في بذل المزيد من الجهود على صعيد ضمان الالتزامات التعاقدية وحقوق المستثمرين.

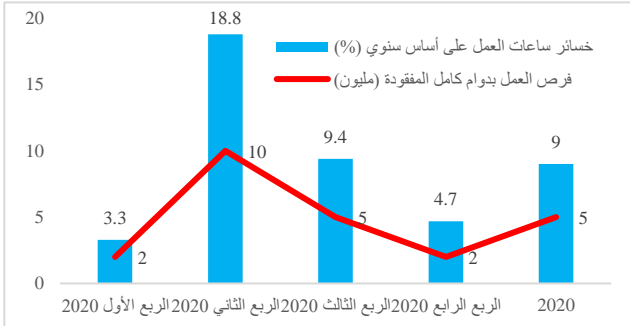
في **القمر**، تأثر الأداء الاقتصادي العام الماضي بالتداعيات غير المواتية لوباء كوفيد-19 الذي أثر على عدد من القطاعات الرئيسية ومن أهمها السياحة والتجارة والخدمات في ظل إجراءات الإغلاق وتراجع الطلب الخارجي. من

الإطار رقم (1)

فقدان الوظائف في المنطقة العربية نتيجة لوباء كوفيد-19

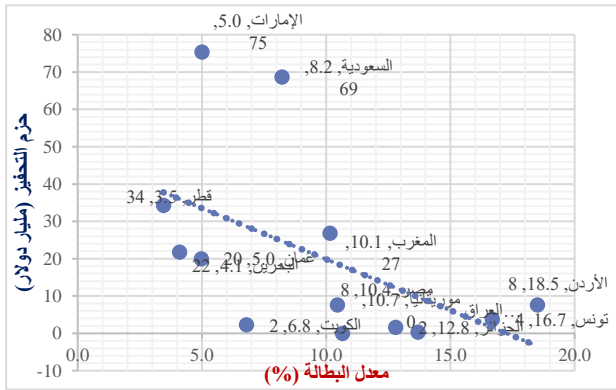
على الرغم من التدابير العديدة وحزم التحفيز التي تم تبنيها في الدول العربية لمواجهة التداعيات الاجتماعية والاقتصادية لوباء كوفيد-19، انكمش الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية بنحو 4.4 في المائة عام 2020، بينما تسبب الوباء في فقدان المنطقة العربية لحوالي 5 ملايين وظيفة بدوام كامل وإلى انخفاض عدد ساعات العمل في المنطقة العربية بنسبة 9 في المائة في عام 2020 مقارنة بالمستويات المسجلة في نهاية عام 2019، فيما سُجل أكبر تراجع لمعدلات التشغيل في الربع الثاني من عام 2020 مع تراجع ساعات العمل بنسبة 18.8 في المائة وفق تقديرات منظمة العمل الدولية⁽³⁵⁾. تباينت مستويات فقدان الوظائف من دولة عربية إلى أخرى بما يعكس العديد من العوامل من بينها مستوى تشديد الإجراءات الاحترازية وإجراءات التباعد الاجتماعية استناداً إلى مستويات انتشار الوباء، وكذلك التدخلات الحكومية المُتبناة للحد من فقدان الوظائف بحسب الحيز المالي المُتاح، وكذلك التطورات المحلية التي شهدتها بعض الدول العربية خلال العام الماضي.

تطور ساعات العمل وفرص العمل بدوام كامل المفقودة كنتيجة لوباء كوفيد-19 (2020)



Source: ILO, (2021). "ILO Monitor: COVID-19 and the world of work. Seventh edition Updated estimates and analysis".

تطور معدل البطالة في الدول العربية وحجم حزم تحفيز كوفيد-19 (2020)



المصدر: صندوق النقد العربي استناداً إلى مصادر رسمية ومنظمة العمل الدولية.

في هذا السياق، ساهمت تدخلات الجهات المعنية في الإبقاء على الوظائف من خلال العديد من التدابير من بينها تأجيل سداد أقساط القروض المستحقة على الشركات للقطاع المالي، وتقديم تسهيلات عديدة من قبل البنوك المركزية ووزارات المالية للشركات لتعزيز قدرتها على الوفاء بنفقاتها التشغيلية ولا سيما بند الأجور، إضافة إلى قيام الحكومات في بعض الدول العربية بسداد مستحقات العاملين في القطاع الخاص بهدف الإبقاء على الوظائف خلال فترة انتشار وباء كوفيد-19.

في **السعودية**، تم من خلال برنامج "ساند" دعم سداد 60 في المائة من رواتب موظفي القطاع الخاص السعوديين بقيمة 9 مليار ريال. ساهمت التدخلات الحكومية في الحد نسبياً من فقدان الوظائف في المملكة حيث سجلت معدلات البطالة ارتفاعاً من 5.7 في المائة في نهاية عام 2019 إلى 8.5 في المائة خلال الربع الثالث من عام 2020، بما يعزى في جانب منه إلى تأثير الجائحة، وفي جانب آخر إلى تزامن هذه الفترة مع تخرّج الطلاب من الجامعات وبحثهم عن فرص للعمل بشكل عام من المتوقع أن تتحسن مستويات التوظيف وأن تنخفض البطالة وذلك جزاء استمرار تنفيذ برامج "رؤية المملكة العربية السعودية 2030" ومشاريع صندوق الاستثمارات العامة التي ستعمل على نمو مستويات التشغيل والتوظيف خلال عامي 2021 و2022 التي من شأنها أن تساهم في انخفاض معدل البطالة.

كذلك، ساهمت الإجراءات الحكومية المتبناة في **البحرين** في التخفيف من تداعيات وباء-19 على قطاع الشركات من خلال دفع أجور البحرينيين المؤمن عليهم، ومن ثم دعم أوضاع التشغيل في المملكة استفاد منها أكثر من 11 ألف شركة في القطاع الخاص حتى الربع الثالث من عام 2020 يعمل بها أكثر من 70 ألف بحريني. بناءً عليه، ارتفع عدد العاملين البحرينيين بنسبة 1 في المائة خلال الربع الثالث من عام 2020 على أساس سنوي بما يعكس استقرار أوضاع التشغيل رغم التأثيرات الاقتصادية الناتجة عن الجائحة.

فيما تبنت الحكومة في **الكويت** العديد من التدابير للمحافظة على العمالة الوطنية في القطاع الخاص ودعم أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة خلال عام 2020، وهو ما يتوقع على ضوءه أن تعود معدلات التشغيل إلى التعافي خلال عامي 2021 و2022 مع تعافي

³⁵ ILO, (2021). "ILO Monitor: COVID-19 and the world of work. Seventh edition Updated estimates and analysis".

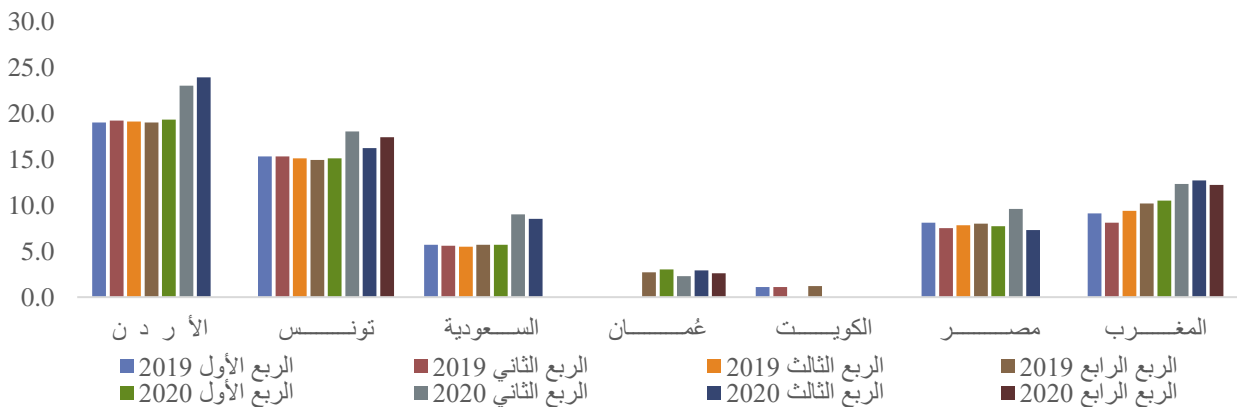
النمو الاقتصادي وعودة الحياة إلى طبيعتها، كذلك من المتوقع تحسن معدلات التشغيل مع التنفيذ المتوقع لمشاريع خطة التنمية في السنوات القادمة وفقاً لرؤية 2035.

من جانب آخر، وكما تمت الإشارة عكست كذلك أوضاع التشغيل بعض التحديات الاقتصادية التي واجهت بعض الدول العربية في عام 2020 التي زاد من حدتها وباء كوفيد-19.

ففي الأردن، يُعد تحدي البطالة من التحديات المزمنة في الاقتصاد الأردني، إذ بلغ معدل البطالة في عام 2019 ما نسبته 19.0 في المائة. وقد أدى الإغلاق الاقتصادي الذي طبّقه الأردن للحد من انتشار فيروس كورونا إلى فقدان بعض فرص العمل، خاصة في الشركات الصغيرة والمتوسطة التي تأثرت أوضاعها المالية سلباً بالأزمة، إلى جانب العمالة الموسمية. كما أثرت الجائحة كذلك على مستويات الطلب على العمالة الأردنية من الخارج ومن ثم توقف استقطاب العمالة الأجنبية بشكل عام، ومنها العمالة الأردنية، بسبب ضعف النشاط الاقتصادي وحالة الإغلاق العام في تلك الدول. كل ذلك أدى إلى ارتفاع معدل البطالة إلى 23.9 في المائة خلال الربع الثالث من عام 2020. تشير التوقعات إلى ارتفاع معدل البطالة في الأردن إلى 22 في المائة في عام 2020، فيما يتوقع تراجع معدل البطالة تدريجياً خلال عامي 2021 و2022 إلى مستواه الطبيعي قبل الأزمة، في ظل التعافي المتوقع في الاقتصاد، وعودة العمل في القطاع السياحي الذي يوفر العديد من فرص العمل في الاقتصاد. هذا إلى جانب قيام الحكومة بتنفيذ حزمة واسعة من الإصلاحات في سوق العمل ضمن الخطط وبرامج الإصلاح المختلفة، كبرنامج التصحيح الاقتصادي الذي يجري تنفيذه بالتعاون مع صندوق النقد الدولي، وخطة أولويات الإصلاح (2018-2023) بالتعاون مع البنك الدولي. كذلك كان للأوضاع الاقتصادية الصعبة التي عاشها الاقتصاد اللبناني إضافة إلى انتشار وباء كوفيد-19 خلال العام الماضي تأثيرات واسعة النطاق على أوضاع التشغيل حيث أدت تلك التطورات إلى تسريح عدد كبير من الموظفين وخصوصاً في قطاعي السياحة والتشييد والبناء. كما نتج عن الإغلاق الجزئي والكلي للمؤسسات بسبب الجائحة انخفاض في عدد الموظفين بالنسبة للفترة ذاتها من العام 2019 مما يدل على حجم البطالة المتزايد من جراء الازمات المتتالية، فبحسب استطلاع للرأي لتأثيرات الأوضاع الاقتصادية على التشغيل أشار نحو 53 في المائة من المؤسسات المتضمنة في الاستطلاع إلى انخفاض أعداد العاملين لديها في الربع الثالث من العام مقارنة بالمستويات المسجلة في نهاية عام 2019.

في السياق ذاته، سجل الاقتصاد المغربي خسارة صافية في الوظائف قدرت بنحو 586 ألف وظيفة في المتوسط في الربعين الثاني والثالث من عام 2020، وهي أعلى نسبة تاريخية. صاحب هذا الفقدان في العمالة أيضاً تراجع ملموس في حجم ساعات العمل في جميع القطاعات الاقتصادية ولكن بنسب متباينة. في هذا السياق، انسحبت نسبة لا يستهان بها من السكان العاطلين عن العمل من السوق وارتفع معدل البطالة بمعدل 3.8 نقطة مئوية ليصل إلى 12.7 في المائة خلال الربع الثالث من العام الماضي. كما ارتفع عدد المتعطلين عن العمل في تونس خلال الربع الرابع من عام 2020 إلى نحو 725.1 ألف عاطل عن العمل من مجموع السكان النشيطين مقابل معدل 676.6 ألف عاطل عن العمل تم تسجيله خلال الربع الثالث لسنة 2020. بالتالي، ارتفعت نسبة البطالة لتبلغ 17.4 في المائة خلال الربع الرابع من سنة 2020، مقابل 16.2 في المائة في الربع الثالث من نفس العام. تأثرت العمالة من الإناث بفقدان الوظائف بدرجة أكبر من الذكور، ففي حين ارتفع معدل البطالة بالنسبة للذكور بنحو 0.9 نقطة ليبلغ 14.4 في المائة خلال الربع الرابع لسنة 2020، وارتفع مثيله بالنسبة للإناث بنحو 2.1 نقطة لدى الإناث ليبلغ 24.9 في المائة خلال نفس الفترة. بناءً عليه، تراجعت نسبة المشاركة في سوق العمل إلى 47.3 في المائة خلال الربع الرابع من عام 2020، مقارنة بنحو 47.7 في المائة خلال الربع الثالث من نفس السنة بانخفاض في الوظائف قدر بنحو 29.7 ألف وظيفة خلال تلك الفترة.

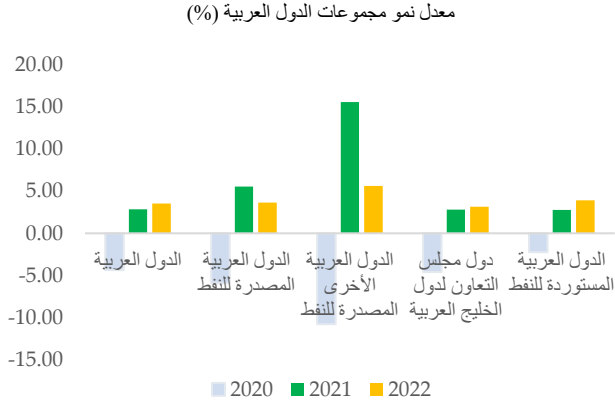
تطور معدل البطالة في بعض الدول العربية (2019-2020) (%)



المصدر: نشرة الإحصاءات الاقتصادية ربع السنوية، (2021)، صندوق النقد العربي، العدد الخامس.

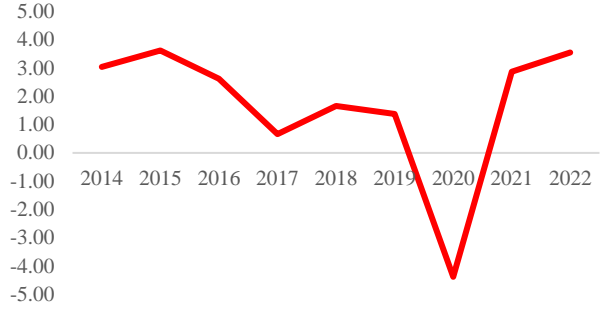
شكل رقم (2): توقعات الأداء الاقتصادي الكلي للدول العربية لعامي 2021 و2022 اتجاهات النمو الاقتصادي

وسط تباين متوقع لمعدلات النمو بحسب مجموعات الدول العربية المختلفة خلال أفق التوقع



المصدر: مصادر رسمية وتقديرات وتوقعات صندوق النقد العربي

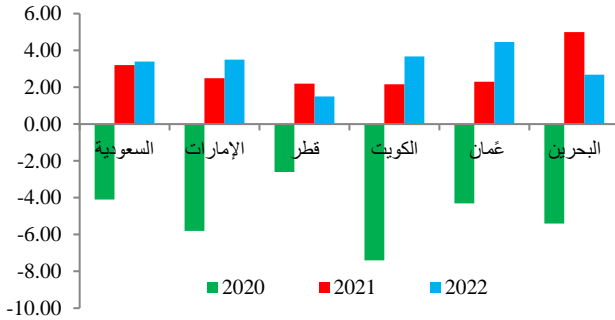
تشير التقديرات إلى انكماش الاقتصادات العربية بنسبة 4.4 في المائة في عام 2020 ونموها بنسبة 2.8 و3.5 في المائة عامي 2021 و2022
معدل نمو الدول العربية (%)



المصدر: مصادر رسمية وتقديرات وتوقعات صندوق النقد العربي

حيث يتوقع تسجيل دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية نمواً بنسبة 2.8 و3.1 في المائة في عام 2021 و2022

معدل تغير الناتج المحلي الإجمالي (%)



المصدر: مصادر رسمية وتقديرات وتوقعات صندوق النقد العربي

سوف تتباين سرعة تعافي الاقتصادات العربية بحسب صلابة الأنظمة الصحية، ومدى توفر الحيز المالي، وطبيعة الهياكل الاقتصادية، ومستوى التطور التقني

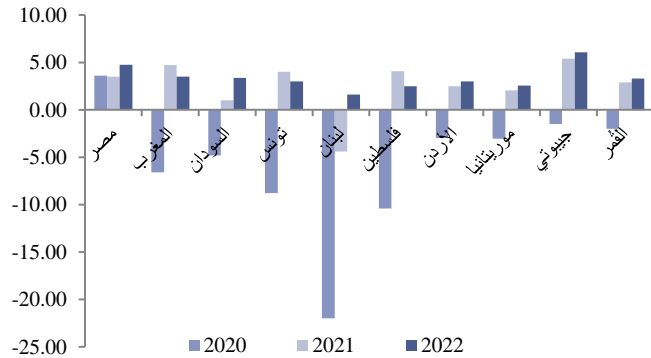
خسائر ركود عام 2020 التي لن يمكن على الأغلب تجاوزها في عام 2021 (نقطة مئوية)



المصدر: مصادر رسمية وتقديرات وتوقعات صندوق النقد العربي

قيما يتوقع تسجيل الدول العربية المستوردة للنفط نمواً بنسبة 2.8 و3.9 في المائة في عام 2021 و2022

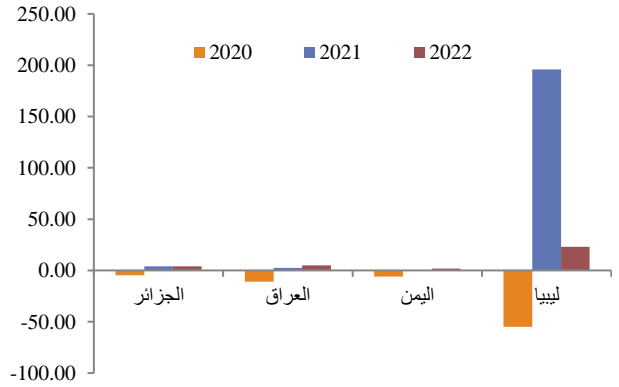
معدل تغير الناتج المحلي الإجمالي (%)



المصدر: مصادر رسمية وتقديرات وتوقعات صندوق النقد العربي

قيما يتوقع تسجيل الدول العربية الأخرى المصدرة للنفط نمواً بنسبة 15.6 و5.6 في المائة في عام 2021 و2022

معدل تغير الناتج المحلي الإجمالي (%)



المصدر: مصادر رسمية وتقديرات وتوقعات صندوق النقد العربي

اتجاهات النمو الاقتصادي في الدول العربية (2022-2013)

معدل النمو بالأسعار الثابتة										
**2022	**2021	*2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	
3.4	3.2	-4.1	0.3	2.7	-0.7	1.7	4.1	3.6	2.7	السعودية
3.5	2.5	-5.8	1.7	1.2	2.4	3.1	5.1	4.3	5.1	الإمارات
1.5	2.2	-2.6	-0.2	1.4	1.6	2.2	3.6	4.0	3.4	قطر
3.7	2.2	-7.4	0.9	1.3	-3.5	2.9	0.6	0.5	1.1	الكويت
4.5	2.3	-4.3	-0.8	2.4	-0.8	2.0	5.7	2.9	3.9	عمان
2.7	5.0	-5.4	2.0	1.8	3.8	3.5	2.9	4.4	5.4	البحرين
3.3	2.8	-4.7	0.5	1.3	-0.3	2.1	3.7	3.2	3.1	دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية
4.0	4.0	-4.6	0.8	7.0	3.0	3.2	3.7	3.8	2.8	الجزائر
5.1	2.6	-11.0	3.9	-1.0	-3.8	13.8	2.6	2.3	7.6	العراق
1.8	-0.1	-6.1	2.1	-3.6	-11.6	-17.9	-32.7	-0.2	4.8	اليمن
23.1	196.0	-55	9.9	7.4	55.0	-8.4	-11.7	-74.4	-52.0	ليبيا
4.4	4.0	-7.7	2.8	2.0	4.6	4.6	-0.8	-10.3	-5.3	الدول النفطية الرئيسية بخلاف دول مجلس التعاون ⁽¹⁾
3.6	2.9	-5.3	1.0	1.8	0.8	2.7	2.7	1.8	2.4	الدول العربية المصدرة الرئيسية للنفط ⁽¹⁾
4.8	3.5	3.6	5.6	5.3	4.2	4.4	4.4	2.2	2.1	مصر
3.5	4.7	-6.6	2.4	3.0	4.2	1.1	4.5	2.7	4.5	المغرب
3.4	1.0	-4.8	-2.5	-4.3	4.7	4.8	4.9	3.6	4.4	السودان
3.0	4.0	-8.8	1.0	2.5	1.8	0.9	1.1	2.3	2.4	تونس
1.6	-4.4	-22.0	-6.7	1.9	0.6	1.7	0.2	2.0	2.7	لبنان
2.5	4.1	-11.5	1.0	0.9	3.1	4.7	3.4	0.2	2.2	فلسطين
3.0	2.5	-3.0	2.0	1.9	2.1	2.1	2.6	3.4	2.4	الأردن
2.6	2.0	-3.0	5.9	2.9	3.5	1.5	3.1	5.6	6.4	موريتانيا
6.1	5.4	-1.5	7.5	4.3	4.1	6.7	6.5	6.0	6.0	جيبوتي
3.3	2.9	-2.0	1.9	2.7	2.7	2.2	1.0	2.1	3.5	القمر
3.9	2.8	-2.2	2.6	2.9	3.7	3.2	3.8	2.6	3.1	الدول العربية المستوردة للنفط
3.6	2.8	-4.4	1.4	2.1	0.5	3.0	3.2	2.5	3.3	إجمالي الدول العربية ⁽²⁾

* تقديرات

** توقعات

(1) لا يشمل الاقتصاد الليبي.

(2) لا يشمل الاقتصاديين الليبي والسوري.

المصدر: تقديرات وتوقعات صندوق النقد العربي بالاستناد إلى مصادر وطنية وإقليمية ودولية.



صندوق النقد العربي
ARAB MONETARY FUND

الدارة الاقتصادية والفنية

صندوق النقد العربي

من باب: 2021، أبوظبي - دولة الإمارات العربية المتحدة

هاتف: +971 2 6171552

فاكس: +971 2 6526454

البريد الإلكتروني: amommi@amf.org.ae

Website: <http://www.amf.org.ae>